الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

رقم: M201535117509

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

التكتل الإقليمي في مجال تمويل التجارة الخارجية للدول النامية ـدراسة حالة صندوق النقد العربي في الفترة ما بين 2014-2018

من إعداد:

– المعتز بالله لخذاري

تحت إشراف:

– د. أحمد خليلي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. الطيب مصطفاوي	أستاذ محاضر– أ –	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	رئيسا
د. أحمد خليلي	أستاذ محاضر– أ –	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	مشرفا ومقررا
د. نصر الدين بن اعمارة	أستاذ محاضر– أ –	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2019–2020

www.arabdesktop.com

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى إنجاز هذا العمل فلولا فضل الله ونعمته علي لما أنجز هذا البحث فله الشكر والحمد أولا وأخيرا

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، إذا كان لابد من الشكر فإنني لا أبالغ إن قلت أن الكلمات لا تكفي مهما ثقلت معانيها، فمن باب العرفان بالفضل أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي

الدكتور خليلي أحمد لتتويجه لعملي بإكليل من النصائح والإرشادات فكان خير معين وسند لي في إنجاز هذه المذكرة

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف المسيلة بصفة عامة وأساتذة قسم العلوم التجارية وتخصص مالية وتجارة دولية بصفة خاصة.

كما لا أنسى أن أقدم كل شكري لكل من ساهم وبذل جهدا في مساعدتي لتحقيق هذا النجاح – وأخص بالذكر هنا صديقي الغالي **شنافي الرزقي** الذي كانت له اليد العليا في مزاملتي ودعمه اللامتناهي لي بمساعداته الجبارة–

وأرجو أن أكون قد وفقت في طرحي وتحليلي وإنجازي لهذه المذكرة التي أتمنى أن تكون بداية لمزيد من الأبحاث والدراسات اللاحقة، فما وجد فيها من صح و صواب فهو بفضل العلي القدير، وما وجد فيها من سهو وخطأ فهو من طبيعة البشر، ويأبى الله عز وجل إلا أن ينفرد بالعصمة والكمال، تبارك الله ذو الجلال والإكرام

اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل المتواضع:

- إلى من قال فيهما الله عز وجل " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا " فهما من أنارا لي طريق المستقبل وعلماني حب الحياة وحب العمل والاجتهاد والداي العزيزين أدامهما الله فوق رأسي، إليهما أهدي هذا النجاح لكي ادخل على قلبيهما شيئا من السعادة.
- إلى أكبر سند لي في هذه الحياة إخوتي الأفاضل فهم من شاركوني كل حلو ومر في هذه السنوات.
- إلى من كانوا عونا لي في كل احتياجاتي أصدقائي الأعزاء فبهم اكتملت مسيرتي.
- إلى زملائي الذين كانوا قريبين مني في مسيرتي الجامعية.
- إلى كل العائلة باسم صلة الرحم وإلى كل من يكن لي المحبة والاحترام.
- لك أنت أيضا

المعتز بالله لخذاري

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	–
إهداء	–
فهرس المحتويات	i–ii
فهرس الجداول والأشكال	iii
فهرس الملاحق	iv
مقدمة	أ – ح
الفصل الأول: الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، التمويل الدولي والتجارة الخارجية	1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية	3
المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية	3
المطلب الثاني: دوافع التوجه للتكتلات الاقتصادية الإقليمية وأهدافها	4
المطلب الثالث: أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية	8
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية	12
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الدولي والتجارة الخارجية	17
المطلب الأول: مفهوم التمويل الدولي وأهميته	17
المطلب الثاني: مصادر التمويل الدولي	19
المطلب الثالث: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	25
المطلب الرابع: أسباب قيام التجارة الخارجية	27
المبحث الثالث: تجارب التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الدول العربية	29
المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي	29
المطلب الثاني: مجلس التعاون العربي	31
المطلب الثالث: اتحاد المغرب العربي	33
خلاصة الفصل	36

الفصل الثاني: مساهمة صندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2014-2018	37
تمهيد	38
المبحث الأول: عرض عام لصندوق النقد العربي	39
المطلب الأول: التعريف بصندوق النقد العربي وهيكله التنظيمي	39
المطلب الثاني: مهام وأهداف صندوق النقد العربي	43
المطلب الثالث: رأس مال صندوق النقد العربي والقروض التي يقدمها	44
المبحث الثاني: برنامج تمويل التجارة العربية	46
المطلب الأول: تعريف برنامج تمويل التجارة العربية	46
المطلب الثاني: أهمية وأهداف برنامج تمويل التجارة العربية	47
المطلب الثالث: أسلوب التمويل في برنامج تمويل التجارة العربية	49
المبحث الثالث: دور صندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2014-2018	51
المطلب الأول: تطورات التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2014-2018	51
المطلب الثاني: تطور الوكالات الوطنية لتمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2014-2018	57
المطلب الثالث: تطور عمليات تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2014-2018	60
خلاصة الفصل	67
الخاتمة	68
قائمة المراجع والمصادر	71
الملاحق	77
الملخص	-

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية	12
02	التجارة الخارجية العربية الإجمالية في الفترة ما بين 2014-2018	52
03	أداء التجارة العربية البينية في الفترة ما بين 2014-2018	53
04	مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الخارجية العربية الإجمالية في الفترة ما بين 2014-2018	54
05	مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية في الفترة ما بين 2014-2018	55
06	تطور الوكالات الوطنية في الدول العربية خلال الفترة ما بين 2014-2018	58
07	تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنويا في الفترة ما بين 2014-2018	63
08	نشاط التمويل السنوي لبرنامج التجارة العربية في الفترة ما بين 2014-2018	65

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الآثار الناتجة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية	16
02	مصادر التمويل الدولي	25
03	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي	40
04	إطار الحوكمة في صندوق النقد العربي	42

قائمة الملاحق

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	رأس مال صندوق النقد العربي في 31 ديسمبر 2019	78
02	المساهمون في برنامج تمويل التجارة العربية	79
03	الوكالات الوطنية التابعة لبرنامج تمويل التجارة العربية	80

مقدمة

مقدمة

تمهيد:

شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين العديد من التحولات والتطورات في جميع الجوانب الاقتصادية، بشكل متسارع أدى إلى تغير معظم المفاهيم السابقة في المجالات الاقتصادية مثل الانفتاح الاقتصادي، فالاقتصاد العالمي أصبح لا يعترف بالاقتصاديات المنغلقة على نفسها، وقد شملت هذه التحولات تغيرات على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ظهور ملامح العولمة الاقتصادية متمثلة في بروز الشركات متعددة الجنسيات وتحرير التجارة الدولية والمنظمات الدولية وظهور التكتلات والتجمعات الاقتصادية، ويعني هذا زيادة في حجم هذه العلاقات الاقتصادية الدولية بفعل تعدد أشكال هذه العلاقات.

في ظل هذه التحولات لجأت غالبية دول العالم سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، متقدمة أو نامية، صغيرة أو كبيرة إلى إقامة تكتلات أو أحلاف اقتصادية إقليمية أو غير إقليمية سعيا منها لتحقيق التكامل والانتعاش الاقتصادي، ورؤيتها في التكتل سبيلا لحل العديد من المشاكل الاقتصادية الداخلية منها والخارجية مثل جانب نقص التمويل المالي الداخلي والخارجي، فأصبحت هذه التكتلات باختلاف أنواعها وأهدافها تشكل حوالي 75% من دول العالم و80% من التركيبة السكانية لدول العالم وتسيطر على أكثر من 85% من حجم التجارة الدولية وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي سنة 1995.[1]

سعت هذه التكتلات الاقتصادية إلى التركيز على مختلف الجوانب الاقتصادية التي تحقق انتعاشا اقتصاديا للدول مثل قطاع التجارة الخارجية، هذا الأخير يلعب دورا حيويا ومؤثرا في النشاط الاقتصادي وخاصة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية كونه يعد أهم صور هذه العلاقات، التي يتم من خلالها تبادل السلع والخدمات في صورة صادرات وواردات ، إضافة إلى انتقال رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج المختلفة بين مختلف دول العالم بهدف تحقيق المنافع المتبادلة بين الأطراف المتعاملة، وهو ما يلزم على توفير التمويل اللازم لعمليات التجارة الخارجية وضمان وجود تمويلات قصيرة وطويلة المدى. ونظرا لاحتدام التنافس بين الدول لإقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية خاصة في الجوانب التجارية والمالية، فالدول العربية –باعتبارها دولا نامية– لم تبقى في منأى خارج هذه التطورات فسعت إلى مسايرة ومواكبة هذه التحولات والتطورات عن طريق تأسيس تكتلات اقتصادية إقليمية بواسطة إنشاء مؤسسات مالية عربية

[1] نوال شحاب: أثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2009، ص ج.

إقليمية كان أهمها صندوق النقد العربي، من أجل مواجهة الآثار السلبية التي أفرزها التغير السريع في الاقتصاد العالمي ولزيادة تنمية اقتصادياتها وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

1- الإشكالية الرئيسية:

بناء على ما سبق سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو دور صندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية للدول العربية؟

وعليه نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي دوافع التوجه للتكتلات الاقتصادية الإقليمية؟
2. ما هي مصادر التمويل الدولي؟
3. ما هو أسلوب التمويل في صندوق النقد العربي؟ وما هي البرامج التي أنشأها لأجل تمويل التجارة الخارجية؟
4. ما هو حجم عمليات التمويل التي قدمها صندوق النقد العربي للدول العربية لإنعاش تجارتها الخارجية؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السالفة الذكر اعتمدنا الفرضيات التالية:

1. تتجه الدول إلى إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية من أجل توسيع أسواقها وتحقيق أرباح تجارية ومالية ومن أجل إيجاد دعم لم يكن موجودا لو كانت هذه الدول لوحدها.
2. من مصادر التمويل الدولي للمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنوك التجارية الدولية والقروض الحكومية من الدول الأجنبية.
3. أسلوب التمويل في صندوق النقد العربي هو عن طريق منح قروض للدول العربية من احتياطات الصندوق مقابل فوائد سنوية، ومن البرامج التي وضعها الصندوق لتمويل التجارة الخارجية برنامج خاص بتمويل التجارة العربية وهو مؤسسة مستقلة.
4. قدم صندوق النقد العربي العديد من عمليات التمويل فيما يخص تمويل التجارة الخارجية بمبالغ مالية كبيرة تصل إلى مليارات الدولارات.

3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح ما يلي:

1. **الربط بين مصطلحات التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التمويل الدولي والتجارة الخارجية.**
2. **التعريف بصندوق النقد العربي وعمليات التمويل التي يوفرها.**
3. **استخلاص الدور الذي يلعبه صندوق النقد العربي في التكتل العربي الإقليمي وفي تمويل هذا التكتل.**

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. **التعرف على قطاع تمويل التجارة الخارجية كونه يعد العصب الرئيسي في المجال التجاري وفي الاقتصاد بصفة عامة.**
2. **إبراز أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية ودورها في إنعاش قطاع التجارة الخارجية للدول.**
3. **الدور المهم الذي يلعبه صندوق النقد العربي كمؤسسة مالية إقليمية، واعتباره مصدرا رئيسيا للدول العربية من أجل تمويل تجارتها الخارجية.**

5- أسباب اختيار الموضوع:

1. **الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بتمويل التجارة الخارجية، وبالمؤسسات المالية الدولية.**
2. **قلة الدراسات التي تناولت موضوع صندوق النقد العربي مما كان محفزا لي لتناول هذا الموضوع.**
3. **زيادة المعرفة العلمية الخاصة بهذا الموضوع وإثرائها بعمل جديد يدعم الأعمال السابقة.**
4. **متابعة آخر التطورات الحاصلة في الدول العربية في مجال تمويل التجارة الخارجية.**

6- منهج الدراسة :

انطلاقا من طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد معالجته، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، فإننا سوف نعتمد في دراستنا على استخدام كل من:

المنهج الوصفي والتاريخي: في الفصل الخاص بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية والتمويل الدولي والتجارة الخارجية وذلك لوصف وتعريف مصطلحات التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتمويل الدولي والتجارة الخارجية والتطرق إلى تاريخ التكتلات الاقتصادية العربية.

المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة: فيما يخص الفصل الخاص بصندوق النقد العربي وهذا لوصف عام لمؤسسة صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية ولتطابق منهج دراسة الحالة مع ما تم تحليله واستقراؤه من معطيات وإحصائيات خاصة بالمؤسسة المدروسة.

7- حدود الدراسة:

تم إنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

الحد الموضوعي: يتمثل في العلاقة بين صندوق النقد العربي وتمويل التجارة الخارجية.

الحد المكاني: دراستنا في هذا الموضوع ضمن إقليم الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)

الحد الزماني: تمتد فترة الدراسة لهذا الموضوع ما بين 2014 و 2018.

8- الدراسات السابقة:

أ- دراسة بوزيد بن بارة: بعنوان أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبادلات التجارية البينية "دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2014، حيث طرح الباحث إشكالية ما هو أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبادلات التجارية البينية للدول المتكتلة؟

وتوصل إلى جملة من النتائج من بينها نذكر ما يلي:

1- إن التكتل الاقتصادي بصيغتيه التقليدية والحديثة ما هو إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية لدوله الأعضاء لتحسين تنافسيتها وزيادة مساهمتها في الاقتصاد العالمي.

2- أصبحت التكتلات الاقتصادية تجمع بين دول متقدمة وأخرى نامية، كما تضم في عضويتها دولا متباعدة جغرافيا، وتسعى أساس إلى تحرير المبادلات التجارية البينية، وتحرير حركة رؤوس الأموال مع تقييد انتقال الأفراد.

ب- دراسة عمر لعبيني وسميحة بن محياوي: بعنوان مساهمة صندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية العربية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2014، حيث طرح الباحثان إشكالية ما مدى مساهمة صندوق النقد العربي في تمويل المبادلات التجارية الخارجية العربية؟

ومن بين النتائج التي توصل إليها الدراسة:

1- يعتبر صندوق النقد العربي المساهم الأول في برنامج تمويل التجارة الخارجية العربية.

2- ترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية هي عبارة عن بنوك محلية.

3- يقوم صندوق النقد العربي بتوفير جانب من التمويل اللازم للتجارة الخارجية من خلال تعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، وذلك بتوفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية.

ت- دراسة عز الدين بوحبل: بعنوان أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة (2007 – 2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسية، 2018/2019، حيث طرح الباحث الإشكالية التالية: ما أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية؟ وما هي أساليب مواجهة آثار هذه الأزمات على الاقتصاديات العربية؟

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- التكتلات الاقتصادية أصبحت تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيرا، حيث تعكس درجة عالية من الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل.

2- تتجلى الأهمية بالنسبة لكل الدول المشكلة لهذه التجمعات في زيادة حجم مبادلاتها التجارية، ومغزى تأسيسها إحدى صيغ التكامل الإقليمي، تحسين قدراتها التفاوضية لأعضائها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، ومدى مساهمتها في مجمل التجارة العالمية.

9- موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

اختلفت هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة من حيث أنها تناولت العلاقة بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتمويل التجارة الخارجية، ومن حيث أنها أبرزت دور مؤسسة مالية إقليمية في تمويل التجارة الخارجية ضمن تكتل اقتصادي إقليمي، بالإضافة إلى حداثة الفترة المدروسة (2014-2018) والتي لم تدرس سابقا.

10- هيكل البحث:

للإجابة على هيكل البحث تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

الفصل الأول: كان نظريا استعرضنا فيه دراسة وضعية التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتمويل الدولي والتجارة الخارجية وقسم إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول يتعلق بماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية أما المبحث الثاني فاهتم بالمفاهيم الخاصة بالتمويل الدولي والتجارة الخارجية، فيما تطرق المبحث الثالث إلى تجارب التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الدول العربية.

الفصل الثاني: استعرضنا فيه دراسة تطبيقية على صندوق النقد العربي، وتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث: الأول يتعلق بالتعريف بمؤسسة صندوق النقد العربي، والثاني احتوى على برنامج تمويل التجارة العربية الخاص بصندوق النقد العربي، أما المبحث الثالث فشمل دور صندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2014-2018.

الفصل الأول: الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، التمويل الدولي والتجارة الخارجية

تمهيد:

تعد التكتلات الاقتصادية واحدة من أوجه العولمة الاقتصادية الحديثة التي شهدها العالم، والتي أجبرت العديد من دول العالم المتقدمة والدول النامية إلى اللجوء إليها، والدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية وغير إقليمية والدخول في اتفاقيات تجارية إقليمية، حيث أصبحت معظم دول العالم ترى في التكتل الاقتصادي سبيلا لزيادة انتعاش اقتصادها وتنمية مبادلاتها التجارية واتساع حجم أسواقها واكتساب قوة تفاوضية باسم التكتل من أجل تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي ومواجهة المنافسة الخارجية، وخاصة في المجال التجاري. كل هذه المزايا ساهمت في بروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية وزيادة اهتمامها بجوانب التجارة الخارجية. وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

ولهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الدولي والتجارة الخارجية

المبحث الثالث: تجارب التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الدول العربية

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ومحاولة الإلمام بحيثياتها وتفاصيلها من مفهوم وخصائص وأسباب قيامها وآثارها، وهذا من أجل التعرف على دورها في مجال التجارة الخارجية لإسقاطه على الجانب التطبيقي.

المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية

أصبحت الإقليمية والعولمة في نهاية القرن العشرين تهيمن على العلاقات الاقتصادية الدولية التي تندرج بين الشمولية والعولمة المتصاعدة باستمرار، وبين الإقليمية المتزايدة عبر إقامة التجمعات والتكتلات الإقليمية، ومنه يمكن تعريف ظاهرة الإقليمية بأنها: تتمثل في اتجاه كثير من دول العالم إلى الانخراط في ترتيبات إقليمية ساعية إلى بناء نظام تجاري إقليمي من خلال عقد سلسلة من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي والتي يمكن بالتبعية أن تشكل إقليما اقتصاديا جديدا.[1]

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية.[2]

ويمكن تعريف التكتلات الاقتصادية الإقليمية على النحو التالي:

التكتل الاقتصادي الإقليمي يعبر عن صورة ودرجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[3]

---

[1] سامي عفيفي حاتم: قضايا معاصرة في التجارة الدولية: الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005، ص 47.

[2] زينب حسين عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 310.

[3] بوزيد بن باره: أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبادلات التجارية البينية "دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص 93.

أما بالنسبة للعالية الشرع فالتكتلات الاقتصادية الإقليمية هي تجمع عدد من الدول، من اثنان فأكثر والتي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين إما اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة، وهي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة.[1]

في حين ذهب زين الدين حماشي إلى أن التكتل الاقتصادي هو مشروع متعدد الأطراف، أي هو مشروع جماعي مبني على إرادة مجموعة من الدول متقاربة جغرافيا غالبا، لإقامة فضاء للتعاون، من خلال إزالة مختلف صور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأعضاء، وإتاحة الفرصة للجميع، بغرض تحقيق أهداف سياسية كالأمن، اقتصادية كتشجيع التجارة، اجتماعية كتنظيم الهجرة.[2]

من التعاريف السابقة نستخلص أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية هي أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية وهي عملية اقتصادية واجتماعية تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين أطراف هذا التكتل، ويحقق اعتمادا متبادلا بين اقتصاديات مجموعة الدول الأعضاء في التكتل، لتحقيق جملة من الأهداف والتي غالبها يكون اقتصاديا بشرط وجود إرادة لدى هذه الدول إضافة إلى التقارب الجغرافي بينها، وترتبط هذه العملية بتحقيق تغيرات وآثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف التكتل.

المطلب الثاني: دوافع التوجه للتكتلات الاقتصادية الإقليمية وأهدافها

تتوجه معظم الدول لإقامة تكتلات اقتصادية إقليمية استجابة لمجموعة من الدوافع، بعضها يكون مفروضا عليها والبعض الآخر يكون من رغبتها في التكتل، وهذا لتحقيق جملة من الأهداف التي تبتغي هذه الدول الوصول إليها عن طريق التكتل، وهو ما سنستعرضه في السياق التالي:

أولا: دوافع التوجه للتكتلات الاقتصادية الإقليمية

لعل من أهم مبررات التوجه للتكتل الاقتصادي الإقليمي خاصة في الدول النامية ما يلي:

[1] العالية الشرع: أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010، ص47.

[2] زين الدين حماشي: انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص5.

1- ضعف حجم السوق المحلية في الدول النامية خاصة، مما يؤدي إلى عرقلة قيام المشروعات الحديثة في المجالات الاقتصادية المختلفة كصناعة المنتجات المعدنية الأساسية والبتروكيماويات وصناعة السيارات والحاسب الآلي، وذلك لعدة أسباب أهمها: قلة رؤوس الأموال، ندرة الكفاءات العلمية والفنية، لذلك فإن الأخذ بصورة أو بأخرى من صور التكامل الاقتصادي سوف يساهم إلى حد كبير في التغلب على معظم هذه العقبات.[1]

2- ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول النامية في مجال المعاملات الاقتصادية ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

أ- اعتماد معظم الدول النامية على صادرات المواد الأولية سواء كانت زراعية أو تعدينية أو خلافه، والتي تتميز بانخفاض الطلب عليها، فضلا عن أن الجزء الأكبر من تجارتها فيها مع الدول الصناعية.

ب- اعتماد معظم الدول النامية على استيراد معظم مستلزمات الإنتاج والآلات من الدول الصناعية المتقدمة مما أدى إلى إتباع سياسات اقتصادية خاصة، مثل سياسة إحلال الواردات أو التصدير من أجل الاستيراد بدلا من أن يكون التصدير هدفه الأساسي هو تصريف المنتجات.[2]

3- فتح الأسواق وتوسيع نطاقها: حيث أن إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء يؤدي إلى تصريف المنتجات من دولة ما إلى أسواق الدول الأعضاء الأخرى، وذلك بسهولة تامة خاصة بعد أن كانت هذه الأسواق مغلقة أمامها بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية، وهو ما يؤدي إلى تزايد فرص زيادة الإنتاج، وتشغيل الطاقات المعطلة ورفع الكفاءة الإنتاجية، وزيادة التخصص وتقسيم العمل، بالإضافة إلى تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية وبدون قيود بين دول التكتل، وانخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.[3]

4- رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى معيشة سكانها، وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها التنافسي.

---

[1] نوال شحاب، مرجع سابق، ص28.

[2] محمد أحمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي: الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار فاروس العلمية، الإسكندرية مصر، 2017، ص219.

[3] عز الدين بوجبل: أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة 2007-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019/2018، ص10.

5- الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة الاحتكار الداخلي من قبل وحدة أو وحدتين إنتاجيتين في كل دولة من الدول المتكاملة على حدى.

6- يمنح التكتل الاقتصادي للدول المتكاملة ثقلا على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية، ويمنحها قدرة أكبر على المساومة التجارية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها مجمعة.[1]

7- تحسين معدل التبادل الدولي وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.

8- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية حيث أن التكتل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية، فيضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية(كالسدود، المطارات، الطرق، المعاهد العلمية...).

9- بناء تكامل سياسي وكتلة قادرة على مواجهة التكتلات الأخرى، والتي عادة ما تمارس مزيدا من الضغوطات على بعض الدول بغرض الهيمنة (من التكتلات التي أنشأت بدوافع سياسية رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) التي بدأت كتكتل سياسي ثم تحولت إلى تكتل اقتصادي).[2]

ثانيا: أهداف التكتلات الاقتصادية الإقليمية

للتكتلات الاقتصادية الإقليمية أهداف عديدة ليس بالضرورة أن تكون أهداف اقتصادية بل قد نجد لها أهداف سياسية كتكوين وحدة سياسية عن طريق الوحدة الاقتصادية وأهداف عسكرية وأخرى اجتماعية وقد تكون أهدافا معلنة وغير معلنة، وعموما من بين هذه الأهداف المعلنة:

1- إقامة آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، بطرق سلمية، وعن طريق التفاوض.

2- رفع كفاءة تخصيص الموارد على نحو أفضل مما يتيسر لكل دولة منفردة، ولهذا أهميته بالنسبة للدول النامية التي تعاني تفاوتا حادا في الندرات النسبية لمواردها، ومن قصور في كثير من الموارد اللازمة للتنمية.

---

[1] إلياس سالم: التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي-اتحاد المغرب العربي أ نموذجا- المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد3، جامعة الجزائر3، 2012، ص ص 172، 173.

[2] زين الدين حماشي: مرجع سابق، ص ص 11، 12.

3- تحسين مستوى المعيشة لمواطني الدول الأعضاء، و تحقيق رفاهية المستهلكين ورفع الدخل الحقيقي نتيجة رفع مستوى الدخل النقدي وخفض نفقات المعيشة، وهو ما تؤكده دعاوى تحرير التجارة.[1]

4- تحقيق الازدهار الاقتصادي باتباع مناهج أداء اقتصادي تجنب دول الإقليم كل ما من شأنه التأثير السلبي على اقتصاد بعضها البعض، والعمل على اتخاذ إجراءات مشتركة تعمل على تحرير حركة المبادلات الاقتصادية لتحقيق مستويات نمو يتعذر على الدول بلوغها منفردة

5- تخفيض أثر الصدمات الخارجية من خلال زيادة مستوى التنويع الإنتاجي في الدول الأعضاء في التكتل.

6- بناء تكتل اقتصادي هو بمثابة تمهيد للطريق للوحدة السياسية، كما قد يكون الهدف هو إرساء أسس الديمقراطية في الدول الأعضاء، وإجراء بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية فيها.

7- تقوية مركزها قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن العصر الحالي أصبح عصر التكتلات الاقتصادية وهذه التكتلات تخلق فرصا أمام الدول المتكاملة كي تقوي اقتصادها داخليا وخارجيا.[2]

8- تشكيل سياسات رد فعل ضد موجة العولمة الراهنة بتناقضاتها، والأرجح أن تلك الأطراف تأمل في تحديد إحداثياتها الاقتصادية ضمن معلم صنع القرار الدولي، باكتساب قوة تفاوض تفضل اقتسامها مع دول الجوار على أن تكون صوت في استفتاء يشمل كل من في العالم يسيطر عليه أقلية من قوى المجتمع الدولي، بالإضافة إلى نوايا تحقيق قدر من المنافع المتبادلة عبر ما تتيحه آلية التكامل من خلق أو تحويل للتجارة بين الدول المتعاقدة.[3]

وفي إطار تعرفنا على الأهداف الاقتصادية للتكتلات الإقليمية يجب أن نفرق بين أهداف التكتل في كل من الدول الصناعية والدول النامية:[4] فالدول الصناعية تسعى في هذا الإطار إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة على إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة وزيادة حجم التجارة

---

[1] بوزيد بن باره: مرجع سابق، ص ص98، 99.

[2] صالح طالم: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي، مجلة المعيار، العدد16، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، ديسمبر2016، ص ص315، 316.

[3] نور الدين جوادي: التجارة الدولية قراءة مفاهيمية عامة، محاضرات لطلبة تخصص التجارة والاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2017/2016، ص83.

[4] إكرام عبد المجيد: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة مصر، 2002،ص ص53، 54.

الإقليمية للبلدان الأعضاء، وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات في كل بلد من البلدان الأعضاء، هذا الاتساع يسمح بالاستفادة بما يتحقق من وفورات النتاج الكبيرة ومزايا التخصص، وانعكاس ذلك على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في صناعات تلك البلدان.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفعالية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكتل، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبدا تمثل هدف هذه الدول من عملية التكتل فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية بوجه عام. ونشير هنا إلى أن التكتل الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته، ولكنه أداة ووسيلة لتحقيق هدف أو أهداف معينة، ويمكن القول أن الهدف الذي يجب أن تسعى لتحقيقه يتمثل أساسا في تنمية اقتصادياتها وتطويرها.

المطلب الثالث: أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تحتوي التكتلات الاقتصادية الإقليمية عدة أشكال، وهذه الأشكال عبارة عن درجات للتكتل الاقتصادي، وتحمل كل درجة ترتيبات وتشريعات تنظيمية إضافة إلى الدرجة السابقة لها ونستعرضها كما يلي:

1- اتفاقيات التجارة التفضيلية: ونعني بها اتفاقيات التجارة التي تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة في العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل.[1]

وتعتبر أضعف شكل من أشكال التكتل الإقليمي، حيث تميز بعض الدول من خلال فرض تعريفة جمركية أقل على الواردات منها، من دون إزالة التعريفة، وهذه المعاملة مرفوضة طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية إحدى المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية.

وفيما يلي بعض الملاحظات المتعلقة بهذه الصورة التكميلية:[2]

[1] إلياس سالم: مرجع سابق، ص171.

[2] سكينة حملاوي: انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي" أزمة اليورو"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص90.

- تعنى هذه الصورة التكاملية بتخفيض القيود الجمركية وغيرها دون إلغائها، فهي بهذا تعد نوعا من المعاملات التفضيلية الجمركية التي ترمي إلى زيادة التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر.
- تنصب هذه الصورة من صور التكتل على الناحية التجارية المتعلقة بتبادل السلع العينية فقط، ولا تمتد لتشمل الجانب النقدي.
- تحتفظ الدول الأعضاء بسياستها القطرية في المجالات الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي دول الأعضاء، من أمثلة هذا الشكل: منطقة تفضيل الكومنولث التي كونتها انجلترا مع مستعمراتها في عام 1932.

2- منطقة التجارة الحرة: تعتبر منطقة التجارة الحرة هي الدرجة الثانية في سلم التكامل الاقتصادي، وفيها تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام من الدول الأخرى الأعضاء، ولكل دولة عضو الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام في هذه المرحلة بتعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.[1]

وتعتبر منطقة التجارة الحرة أساسا لإقامة تجمع اقتصادي يسهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، وتهدف منطقة التجارة الحرة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود، مما يؤدي إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول، كما تسهم منطقة التجارة الحرة في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص عمل داخل دول المنطقة، وعادة يتم تحديد فترة زمنية يتم من خلالها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وتتراوح هذه الفترة ما بين 10-15 سنة.[2]

ومن أمثلتها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" نافتا" والتي تكونت عام 1993 من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، ومنطقة التجارة الحرة العربية في 2005.

[1] صالح طالم: مرجع سابق، ص317.

[2] محمد أحمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي: مرجع سابق، ص24.

3- الاتحاد الجمركي: يعد درجة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة، حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية، ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي:[1]

أ) وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية.

ب) وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

ج) وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

د) توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول غير الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتوالى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

يتضح من هذا أن الاتحاد الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، ويتميز أيضا في أنه يقيد حرية أي دولة عضو في اتفاقيات تجارية، أو اتفاقيات دفع مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، ولابد من موافقة الدول الأعضاء في هذا الشأن.[2]

ومن أهم مزايا الاتحاد الجمركي: [3]

- **يساعد على توسيع رقعة السوق بالنسبة لبضائع ومنتجات الدول الأعضاء في الاتحاد.**
- **يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاتحاد، بحيث كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتميز بميزة نسبية في إنتاجها.**

ومن أمثلته اتحاد البينلوكس الذي تأسس عام 1944 من ثلاثة دول هي بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.

4- السوق المشتركة: هي الدرجة الأكثر تقدما من الاتحاد الجمركي، يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية اتجاه العالم الخارجي، بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة انتقال عوامل الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، فيتم دمج أسواق السلع والخدمات عن طريق الاندماج، وبالتالي تصبح المنطقة بمثابة سوق واحدة.

---

[1] إكرام عبد المجيد: مرجع سابق، ص64.

[2] إكرام عبد المجيد: مرجع سابق، ص64.

[3] محمد أحمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي: مرجع سابق، ص207.

بالإضافة إلى الحواجز الجمركية يتم إلغاء الحواجز غير الجمركية (المعايير البيئية والصحية، الشروط التقنية والفنية، نظام الحصص) التي تعتبر أكبر العوائق أمام المؤسسات. فيما يستلزم سهولة دخول المؤسسات لأسواق الدول الأعضاء، ويعتبر تحرير قطاع الخدمات بنفس أهمية حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد، بحيث تتمكن البنوك ومؤسسات التأمين وغيرها، من عرض خدماتها في أسواق الدول الأعضاء، ويتم إزالة مختلف العقبات: الإجراءات نفسها يتم تطبيقها على حرية انتقال الأفراد والتوظيف والتأهيل وغيرها.[1]

من أمثلة هذه الدرجة من التكتل الاقتصادي: السوق المشترك الوسطى(MERCOSUR) والسوق الأوروبية التي نشأت سنة 1992.

5- الاتحاد الاقتصادي: يعتبر الاتحاد الاقتصادي من أشمل أشكال دمج الاقتصاد في مواءمة السياسات النقدية والمالية، لها نفس صفات السوق المشتركة مع درجة عالية من التنسيق في السياسات النقدية والمالية، ومع عدة قوانين مشتركة وخلق سلطة اتحادية مثل الاتحاد الأوروبي، ويعد صورة أرقى من صور التكامل الاقتصادي عن السوق المشتركة حيث يجمع بين إلغاء القيود على حركات السلع وعوامل الإنتاج وبين قدر معين من تنسيق السياسات الاقتصادية بقصد إزالة التمييز الذي يرجع إلى اختلاف تلك السياسات، إلا أنه يقصر عن توفير كافة المزايا المترتبة على توحيد كافة السياسات النقدية والضريبية والاجتماعية التي يتميز بها الاتحاد الاقتصاد التام. ويتضمن الاتحاد الاقتصادي أربعة عناصر:

أ- إلغاء القيود الجمركية بين الدول الأعضاء.

ب- توحيد الإجراءات الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء.

ج- إلغاء القيود على انتقال عوامل الإنتاج "العمل ورأس المال".

د- وجود درجة معينة من تنسيق السياسات الاقتصادية.[2]

6 التكامل الاقتصادي التام (الاندماج الاقتصادي): هو اتحاد نقدي بمعنى اتحاد اقتصادي بالتزامن مع توحيد العملة وإنشاء بنك مركزي واحتياطي نقدي مشترك.[1]

[1] زين الدين حماشي: مرجع سابق، ص23.

[2] سكينة حملاوي:مرجع سابق، ص100.

وهي مرحلة الاندماج الكامل أو الوحدة الاقتصادية الكاملة التي تنسق الوحدة السياسية، ولهذا فهي تتضمن وحدة وتنسيق جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أما التنسيق الفعال في هذه المرحلة فيشمل أو ينتقل إلى السياسات الأمنية والدفاعية والخارجية، ويفترض في هذا الاتحاد إنشاء سلطة عليا يكون الحق في اتخاذ قرارات ملزمة للأعضاء، هنا تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة كالبنك المركزي، وتزيد سلطات المؤسسات المشتركة إلى أن تصير المجموعة كأنها دولة واحدة.[2]

ونلخص أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الجدول التالي.

جدول رقم 1: أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية

شكل التكتل	تخفيض العوائق التجارية	إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء	جدار جمركي اتجاه العالم الخارجي	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق السياسات الوطنية	توحيد السياسات النقدية والمالية تحددها السلطة المركزية
اتفاقيات التجارة التفضيلية	✓					
منطقة التجارة الحرة	✓	✓				
الاتحاد الجمركي	✓	✓	✓			
السوق المشتركة	✓	✓	✓	✓		
الاتحاد الاقتصادي	✓	✓	✓	✓	✓	
التكامل الاقتصادي التام	✓	✓	✓	✓	✓	✓

المصدر: سكينة حملاوي: انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي" أزمة اليورو"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص101.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية

[1] نور الدين جوادي: مرجع سابق، ص83.

[2] سكينة حملاوي: مرجع سابق، ص100.

تتنوع طبيعة الآثار الناجمة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ومن بين هذه الآثار سنحاول التركيز على الآثار الاقتصادية لما لها من تأثير على التجارة ووجود نوعين منها آثار ساكنة وآثار ديناميكية نتناولها كالتالي:

أولا: الآثار الساكنة: وهي محصلة لأثرين أثر ايجابي وهو خلق التجارة وأثر سلبي وهو تحويل التجارة.

1- خلق التجارة: يتمثل في نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة ذوي التكلفة المرتفعة إلى المنتجين الأكثر كفاءة والذين يتسمون بانخفاض التكلفة داخل التكتل وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى الرفاهية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.[1]

يعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكتل الاقتصادي ويحدث عادة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكتل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها غير الفعال(غير الكفء اقتصاديا) وذلك قبل قيام اتفاقية التكتل الاقتصادي، ولكن بعد قيام التكتل تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة، وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفء اقتصاديا لدولة عضو قد توقف وتم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا والأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضا، ونظرا لأن هذا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام التكتل فإن الأجانب غير الأعضاء في التكتل لا يفقدون شيئا من صادراتهم.

إذا فخلق التجارة هو زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة الجمركية نتيجة تحرير العوائق فيما بينهم ودون أن يؤثر ذلك على تجارة أعضاء المنطقة مع دول خارجها بقدر كبير، وعليه يؤثر تأثيرا ايجابيا على الرفاهية الاقتصادية.[2]

2- تحويل التجارة: يقصد بأثر تحويل التجارة استبدال واردات من منتج ذي تكلفة أقل وكفاءة عالية من خارج الاتحاد أو التكتل الاقتصادي بمنتج ذي تكلفة أعلى وكفاءة أقل داخل الاتحاد أو التكتل، ويؤثر هذا الأثر سلبا على الرفاهية الاقتصادية، باعتماد هذه الدول الأعضاء في التكتل في تجارتها على بعضها

[1] محمد أحمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي: مرجع سابق، ص213.

[2] ، عبد الرحمان روابح: أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي دراسة قياسية للفترة (2000-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص ص147.

البعض بدلا من الاعتماد على العالم الخارجي، وهذا يعني تحويل الاعتماد في التجارة من العالم إلى هذه الدول بعضها مع البعض الآخر.[1]

وعموما يمثل تحويل التجارة الجانب السلبي وغير المرغوب فيه، لأنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية لدولة عضو في اتفاقية التكتل الاقتصادي، ويحدث أثر التحويل التجارة في حالة دولة عضو كانت تستورد سلعة معينة لم تنضم إلى اتفاقية التكتل الاقتصادي، وبعد قيام الاتحاد الجمركي وتخفيض الضرائب الانتقائية تصبح الدول الأعضاء في الاتحاد متفوقة على الدول غير الأعضاء، وهذا يؤدي إلى تغيير أنماط التجارة حيث تستولي الدولة العضو على مبيعات السلعة من الدولة غير العضو، ومن الملاحظ أن التجارة تتحول من البلد ذي التكلفة المنخفضة إلى البلد ذي التكلفة العالية وعليه فإن الكفاءة الاقتصادية تعاني من هذه الإجراءات.[2]

ثانيا: الآثار الديناميكية: وهي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية (الإنتاج) للدول الأعضاء بل يمتد تأثيرها إلى العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ونذكر بعضا من هذه الآثار فيما يلي:[3]

1- تحقيق اقتصاديات الحجم(وفورات الإنتاج): إن إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على التجارة بعد قيام التكامل يوسع من نطاق السوق داخل الاتحاد، مما يمكن المنتجين من تحقيق وفورات الإنتاج الداخلية التي تأتي من زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع، فتستطيع المنشآت زيادة الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية، حيث أن السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير، وقد لا يحصل ذلك إذا كانت الأسواق صغيرة ومتفرقة، إضافة للوفورات الداخلية يمكن أيضا مع اتساع حجم السوق تحقيق وفورات الحجم الخارجية.

2- زيادة التخصص: إن تحرير التجارة ما بين الدول المندمجة في تكتل اقتصادي قد يؤدي لأن تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وبالتالي يمكن لهذا التكتل الفوائد المتأتية من تقسيم العمل، وقد يكون هذا التخصص بين الصناعات أو فيما بين الفروع داخل الصناعات.

3- تعزيز المنافسة: إن حرية دخول منتجي كل دولة من دول التكتل على أسواق الدول الأعضاء سيؤدي إلى تكثيف المنافسة بين المنتجين وزيادة الكفاءة، خصوصا إذا لم تتوافر شروط المنافسة قبل قيام

---

[3] المرجع نفسه، ص 148.

[1] عبد الرحمان روابح: مرجع سابق، ص ص150، 154.

[3] صالح طالم: مرجع سابق، ص 319.

التكتل، كما أن قيام بعض الصناعات التقليدية التي تعودت على طرق الإنتاج القديمة لانعدام الحافز للتجديد، تجد نفسها مضطرة لتحسين طرق الإنتاج وتخفيض التكاليف للحفاظ على بقائها أو الانسحاب من السوق، وبذلك يتغير المناخ الاقتصادي العام وتتحسن طرق الإنتاج والنظرة المختلفة للأمور وطرق الإدارة والتسويق، بعد أن تهب رياح المنافسة لتشبع التغيير السريع.

4- استقطاب الاستثمار الأجنبي: تؤثر التكتلات الاقتصادية على زيادة وتدفق الاستثمارات، حيث تفضل الشركات الاستثمار داخل نطاق الدولة المتكتلة، وذلك لاتساع حجم السوق بها، وهو ما يمنح فرص استثمارية جديدة أمام المستثمرين، كما تشجع التكتلات على توجيه الاستثمارات نحو الدول الأقل نموا حتى تتمكن الدول الأعضاء من تحقيق التوازن في الاستثمارات فيما بينها، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للبلدان المتكتلة، ولا يقف أثر التكتل الاقتصادي عند هذا الحد بل يتجه ليشمل الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة المتكتلة.

5- تحسين معدلات التبادل: تستطيع الدول الأعضاء في تكتل اقتصادي إقليمي كمجموعة أن تحسن من شروط تبادلها مع الدول خارج التكتل، فيمكنها أن تتعامل مع الدول الأخرى ككتلة اقتصادية لها وزنها وتحصل على شروط أفضل، وعلى عكس ذلك إذا تعاملت تلك الدول بصورة منفردة مع الدول الأخرى والتي ينطبق عليها مفهوم الدول الصغيرة في الاقتصاد الدولي.

وبجانب هذه الآثار الديناميكية هناك اعتبارات أخرى هي:[1]

- تقليل الأعباء الإدارية الناجمة عن مراقبة نقاط الحدود التي تعبر منها السلع، ويفوق هذا الأثر ما يتحقق في إطار منطقة تجارة حرة، التي قد تزيد من التكاليف لما يستجد من مجهود تلزم للتأكد من منشأ السلع.
- اكتساب التكتل قوة تفاوضية في المفاوضات التجارية.

والشكل التالي يوضح مختلف الآثار التي تحدثها ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية على مختلف الدول الأعضاء فيها.

[1] عز الدين بوجبل: مرجع سابق، ص23.

الشكل رقم 1: الآثار الناتجة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية

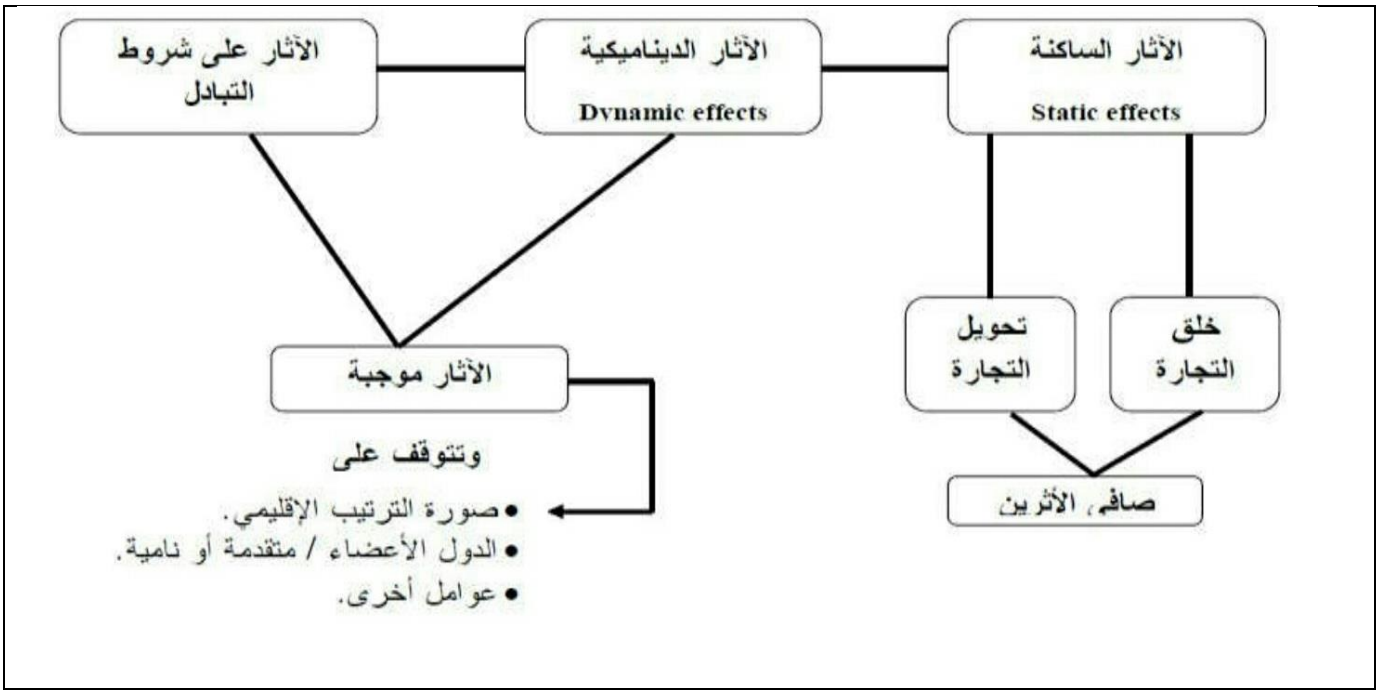

المصدر: صالح طالم: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي، مجلة المعيار، العدد 16، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 320.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الدولي والتجارة الخارجية

يعتبر تمويل التجارة الخارجية من أهم العمليات لأي دولة، وأحد أكبر انشغالاتها الرئيسية، خاصة في الوقت الذي صارت فيه التجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لكل اقتصاد، وأداة فعالة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة، لهذا نجد كل الدول –خاصة النامية منها– تسعى إلى ترقية وتطوير هذا القطاع، حيث أصبح تركيزها على إيجاد الطرق المثلى لتمويل العمليات التجارية الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الدولي وأهميته

يعتبر التمويل الدولي أهم مصدر من مصادر التمويل في الدول النامية، وتسعى الدول المستفيدة من التمويل الدولي بالاجتهاد لمعرفة الطرق المثلى لإدارة التمويل الممنوح والعمل على تحقيق الكفاءة والفعالية للتمويل المقدم، وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية المستهدفة.

أولا: مفهوم التمويل الدولي: يعرف التمويل الدولي كما يلي:

يشير مفهوم التمويل الدولي إلى انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة، ويتكون المصطلح من كلمتين حيث تشير كلمة التمويل إلى ندرة المعروض من رأس المال في دولة ما مقارنا بالقدر المطلوب منه، وتعني عمومية التحليل في مسألة انتقال رؤوس الأموال من حيث أماكن وفرتها (أصحاب الفائض) إلى حيث أماكن ندرتها (أصحاب العجز)، ويتم هذا الانتقال عبر مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار أو أسواق المال إلى غير ذلك من مؤسسات الوساطة المالية، أما الكلمة الثانية من مصطلح التمويل الدولي فتشير إلى الصفة التي تحكم عملية التمويل من حيث كونه دوليا، وهذا يعني أن تحرك رأس المال في هذا الإطار سيكون خارج الحدود السياسية لدول العالم.[1]

ويقصد إلياس حناش بالتمويل الدولي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بانتقال رؤوس الأموال دوليا، وذلك في جانبه الحقيقي(سلع وخدمات)، أو في جانبه المالي(حركة رؤوس الأموال) تلبية للنشاط الاقتصادي من تجارة خارجية، استثمارات، نشاطات الأوراق المالية، .... وتلجأ إليه

[1] سالم رشدي سيد: إدارة التمويل الدولي أسسه ونظرياته، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2015، ص ص 11، 12.

الدول عادة عندما تعجز مواردها الداخلية عن توفير الحجم المطلوب من الإدخارات اللازمة لتنفيذ حجم الاستثمارات المطلوبة.[1]

ويعرف التمويل الدولي أيضا بأنه: الآليات التي يوفرها النظام النقدي الدولي بمؤسساته المختلفة(متعددة الأطراف، الرسمية، الخاصة، الإقليمية) لتلبية متطلبات حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية، سواء المتجهة لأغراض تسوية الاختلالات في موازين المدفوعات أو لأغراض تمويل التنمية.[2]

ثانيا: أهمية التمويل الدولي: تختلف أهمية تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة والدول المقترضة، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق، ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي:

1- أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية: تستهدف الدول المتلقية لرأس المال في الغالب تدعيم برامج مخطط التنمية المستدامة بمختلف أبعادها بغية رفع مستوى معيشة السكان، كما يمكن للدول الاقتراض من الخارج لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها، وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة، كما تلجأ بعض الدول للاقتراض بغية دعم الاستهلاك المحلي والحفاظ على مستوى معيشي معين، فإذا كانت موارد الدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية وبرامج التنمية فإن الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية يصبح أمرا حتميا وضروريا لا مفر منه.

2- أهمية التمويل بالنسبة للجهات المانحة: يؤكد كل من قريفن و اينوس (GRIFFIN-ENOS) على دور العوامل السياسية في اختيار الدول المقرضة للتمويل الدولي للدول المتلقية له وحجمه، حيث تستهدف الدول المانحة لرأس المال بمختلف أشكاله لا سيما القروض الرسمية الثنائية تحسين صورتها أما المجتمع الدولي.[3]

3- أهمية التمويل على المستوى العالمي: أن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات، وأي انخفاض في مستوى السيولة

---

[1] إلياس حناش: التمويل الدولي، محاضرات لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحى جيجل، الجزائر، 2018/2017، ص10.

[2] ذهبية لطرش وآخرون: دور العولمة المالية في إعادة تشكيل جغرافيا التمويل الدولي، ملتقى وطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 11-2019/02/12، ص5.

[3] ذهبية لطرش وأخرون: مرجع سابق، ص6.

الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فإن انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك.

والملاحظة الجديرة بالذكر هي أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين دول العالم فيما بين الأسواق المالية الدولية قد فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الدولي. [1]

وعليه تبرز أهمية التمويل الدولي كحتمية للعلاقات المالية والنقدية، في الاقتصاد الدولي والتي يمكن تصنيفها للمجموعات الرئيسية التالية: [2]

أ- الحسابات المترتبة على المبادلات التجارية بشقيها الصادرات والواردات بين مختلف البلدان.

ب- التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها.

ج- الالتزامات المالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم كالتعويضات المالية عند الحروب...

المطلب الثاني: مصادر التمويل الدولي

عندما تعجز المصادر الداخلية للتمويل(المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية) والموجهة للطلب المحلي، فإن الدول عادة تسلك طريق المصادر الخارجية للتمويل، وتصنف المصادر الخارجية للتمويل إلى القنوات الرئيسية التالية:

أولا: القروض الخارجية: إن القروض الخارجية تهيمن على بقية مصادر التمويل من حيث اتخاذها النصيب الأكبر من التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية، ويقصد بها: تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة ما أو الحكومات إلى الدول ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان، وهكذا تصبح القروض التزامات خارجية يترتب عليها سعر الفائدة.[3]

[1] سالم رشدي سيد: مرجع سابق، ص16.

[2] إلياس حناش: مرجع سابق، ص10.

[3] سالم رشدي سيد: مرجع سابق، ص27.

وتأخذ القروض الخارجية أشكالا ومعايير متعددة منها:

1 القروض الخارجية حسب مصادرها: وتقسم إلى الأشكال التالية:[1]

أ- المصادر الرسمية الجماعية: وعلى رأسها مجموعة البنك الدولي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، هيئة التنمية الدولية، هيئة التمويل الدولي، إضافة إلى صندوق النقد الدولي. ويدخل فيها كذلك البنوك الإقليمية للتنمية مثل بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الآسيوي، ويضاف إليها مؤسسات التنمية الإقليمية الأخرى مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وكذلك صندوق النقد العربي. ويعتبر هذا المصدر من أهم مصادر التمويل بشروط ميسرة.

ب- المصادر الرسمية الثنائية: وتشمل المساعدات الإنمائية بين حكومتين أو بين هيئات حكومية، وفضلا عن أن هذا المصدر يشتمل نسبة عالية من التمويل بشروط ميسرة، فإنه يشتمل كذلك على تمويل بشروط تجارية أو شبه تجارية، ومثال ذلك القروض التي تعطيها بنوك التصدير والاستيراد الحكومية أو الهيئات الحكومية للتأمين على الصادرات.

ج- البنوك التجارية في البلاد الصناعية: و لم يكن هذا المصدر ذا أهمية في تمويل البلاد النامية إلى عهد قريب، غير أن أهميته بدأت في التزايد بعد ثورة البترول خلال عقد السبعينات، وأصبح من أهم مصادر التمويل بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية، خصوصا في أمريكا اللاتينية.

2- القروض الخارجية حسب طول فترة الاستحقاق: وهي ثلاثة أنواع:[2]

أ- القروض الخارجية طويلة الأجل: حيث يمتد أجل استحقاقها لأكثر من خمس سنوات.

ب- القروض الخارجية متوسطة المدى: حيث تكون مدتها أكثر من سنة وتقل عن خمس سنوات.

ج- القروض الخارجية قصيرة الأجل: يستحق سداد هذه القروض خلال فترة سنة واحدة على الأكثر.

3- القروض الخارجية حسب شروط تقديمها: إن القروض الخارجية تعد التزامات تسدد في آجالها المحددة، إلا أنها تختلف من حيث درجة المشروطية وهي نوعين:[3]

---

[1] زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص150، 151.

[2] إلياس حناش: مرجع سابق، ص11.

[3] سالم رشدي سيد: مرجع سابق، ص28.

أ- القروض الميسرة: وتتصف بطول فترة الاستحقاق ووجود فترة السماح.

ب- القروض الصعبة: وتتسم بقصر فترة الاستحقاق وعدم وجود فترة السماح.

4- القروض الخارجية حسب استخداماتها: وهي ثلاثة أنواع:[1]

أ- القروض الخارجية للأغراض الاستهلاكية: وتستخدم هذه القروض لمواجهة الزيادة في الطلب الاستهلاكي في البلد المقترض.

ب- القروض الخارجية الموجهة للأغراض الاقتصادية: وتستخدم لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

ج- القروض الخارجية للأغراض العسكرية: وهي القروض الموجهة للأغراض العسكرية البحتة كما في حالة تأهب البلد المعني للدخول في حرب وشيكة، هذه القروض لا تحقق أي مردود اقتصادي باعتبار أن المجال الذي تستخدم فيه غير إنتاجي.

5- القروض الخارجية حسب محتواها: وتأخذ نوعين: القروض النقدية والقروض السلعية.[2]

ثانيا: حصيلة الصادرات: تعتبر حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة إلى البلد، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي، وكذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يشجع المستثمرين على زيادة استثمارهم وبالتالي يتم انتعاش الاقتصاد الوطني، إلا أن هذا المصدر في الدول النامية يشكل معضلة أساسية وذلك للأسباب التالية:

1- انخفاض قيمة الصادرات السلعية ويعود ذلك لأسباب عدة منها: ضعف الإنتاج المحلي، زيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية، تدهور أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، زيادة إجراءات الحماية الجديدة، الثورة العلمية والتكنولوجية، ارتفاع أسعار السلع المصنعة.

2- ضعف الصادرات غير المنظورة: وتشمل هذه الصادرات خدمات النقل والصيرفة والسياحة والتأمين ودخول الاستثمارات الأجنبية، حيث تعاني من ضعف واضح مقابل الخدمات المقدمة.[3]

---

[1] إلياس حناش: مرجع سابق، ص11.

[2] سالم رشدي سيد: مرجع سابق، ص28.

[3] سالم رشدي سيد: مرجع سابق، ص25.

ثالثا: المساعدات الدولية: وهي تحويل موارد من الدول المانحة إلى الدول الممنوحة، وتكون على شكل نقدي متمثلة في عملات قابلة للتحويل، أو على شكل عيني تتمثل في خبرات فنية، أو سلع وخدمات استهلاكية أو استثمارية، وتعتبر هذه المنح والإعانات مصدرا مرغوبا فيه بدرجة كبيرة في البلدان النامية، وذلك لأن حصول هذه الدول على موارد بهذا الأسلوب لا يترتب عليه التزامات لاحقة على اقتصادها الوطني.[1]

إن هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميدا الذي أطلقه الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية.[2]

وللمساعدات الدولية صور متعددة وفق عدة معايير نذكرها كالتالي:[3]

1- من حيث طبيعتها: وتنقسم إلى:

أ- المنح: هي عبارة عن التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها بعض الدول لغيرها سواء لاعتبارات اقتصادية أو سياسية، وهي تحويلات لا يقابلها التزام حالي أو مستقبلي مماثل من البلد المتلقي.

ب- القروض الميسرة: وهي نوع من القروض تمنح بشروط أكثر ملائمة ويسرا من تلك القروض التي تم الحصول عليها بشروط السوق العادي.

ج- المساعدات الإنمائية الرسمية: وهي عبارة عن قروض ومنح مقدمة بشروط ميسرة بهدف تحقيق أو تشجيع التنمية الاقتصادية بحيث لا تقل فيها عنصر المنحة عن 25% مع سعر خصم يبلغ 10%.

2- من حيث شكلها: وتنقسم إلى:

أ- المعونات النقدية: وهي معونات في شكل تحويلات نقدية تضعها الدولة المانحة تحت تصرف الدولة الممنوحة وبشروط معينة وعادة ما تكون بعملة الدولة المانحة أو بعملات أخرى على وجه الاستثناء.

---

[1] إلياس حناش: مرجع سابق، ص12.

[2] سالم رشدي سيد: مرجع سابق، ص26.

[3] إلياس حناش: مرجع سابق، ص ص12، 13.

ب- المعونات العينية: قد تتخذ المعونات الأجنبية صور عينية كالسلع الغذائية والخدماتية.

ج- المعونات الرأسمالية: والتي تتضمن تقديم التمويل اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية أو توسيع المشروعات القائمة، وبالشكل الذي يتاح من خلاله زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد.

3- من حيث مصادرها: وتنقسم إلى:

أ- معونات ثنائية الجانب: وتتم بين حكومتين أو أجهزة تابعة لها.

ب- معونات متعددة الأطراف: أي تلك المعونات التي تمنح عن طريق المؤسسات الدولية متعددة الأطراف كصندوق النقد والبنك الدولي.

4- من حيث ضوابطها: وتنقسم إلى:

أ- المعونات الأجنبية غير المقيدة: وهي المعونات التي تقدم دون أن تلتزم الدول الممنوحة بشروط معينة في إنفاقها، ولكن هذه المعونات لا تقدم إلا في حالات نادرة جدا.

ب- المعونات المقيدة: وهي التي تقدم مقابل مطالب للدول المانحة، تصل إلى حد إملاء بعض الشروط التي تسمح لها بممارسة الرقابة في تنفيذها.

رابعا: الاستثمارات الأجنبية: وهي إحدى مصادر التمويل التي تقوم الدول باتخاذها وذلك لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتخفيف مشكل القروض الخارجية من جانبين مهمين هما: الجانب المالي والجانب التنموي.[1]

ويتخذ الاستثمار الأجنبي أشكالا عديدة أهمها:[2]

1 الاستثمارات الأجنبية المباشرة: يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه قيام المستثمر الأجنبي بتملك حصة 10% من رأس مال المشروع المراد الاستثمار فيه تسمح له بالمشاركة في الإدارة واتخاذ القرار في المشروع الاستثماري. وتتم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صورة شركات متعددة

[1] سالم رشدي سيد: مرجع سابق، ص25

[2] إلياس حناش: مرجع سابق، ص ص13، 15.

الجنسيات التي تمتلك ما لا يقل عن 6 فروع في الخارج، وتتعدد جنسيات المساهمين في رأسمالها، وتتميز بتعدد وتنوع أنشطتها وضخامة حجمها، وامتلاكها تكنولوجيا عالية، وانتشارها الجغرافي الواسع.

2 الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة: يقصد بها امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لبعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمؤسسات وطنية وذلك دون أن يقوم هؤلاء الأفراد بممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع ولكن لهم الحق في الحصول على عائد الأسهم والسندات المملوكة، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار قصير الأجل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك يسمى بالنقود الساخنة(Hot money**).**

ومن بين القنوات المختلفة التي من شأنها تمكين المستثمر المحلي من الوصول إلى أسواق الأوراق المالية الأجنبية أو تلك التي تمكن المستثمر الأجنبي من الوصول إلى سوق الأوراق المالية المحلية نجد:

- **شركات الاستثمار.**
- **المحافظ المشتركة.**
- **الاستثمار بالإصدارات العالمية للأوراق المالية كشهادات الإيداع الدولية، شهادات الإيداع الأمريكية.**

والشكل الموالي يوضح مصادر التمويل الدولي المذكورة سابقا.

الشكل رقم 2: مصادر التمويل الدولي

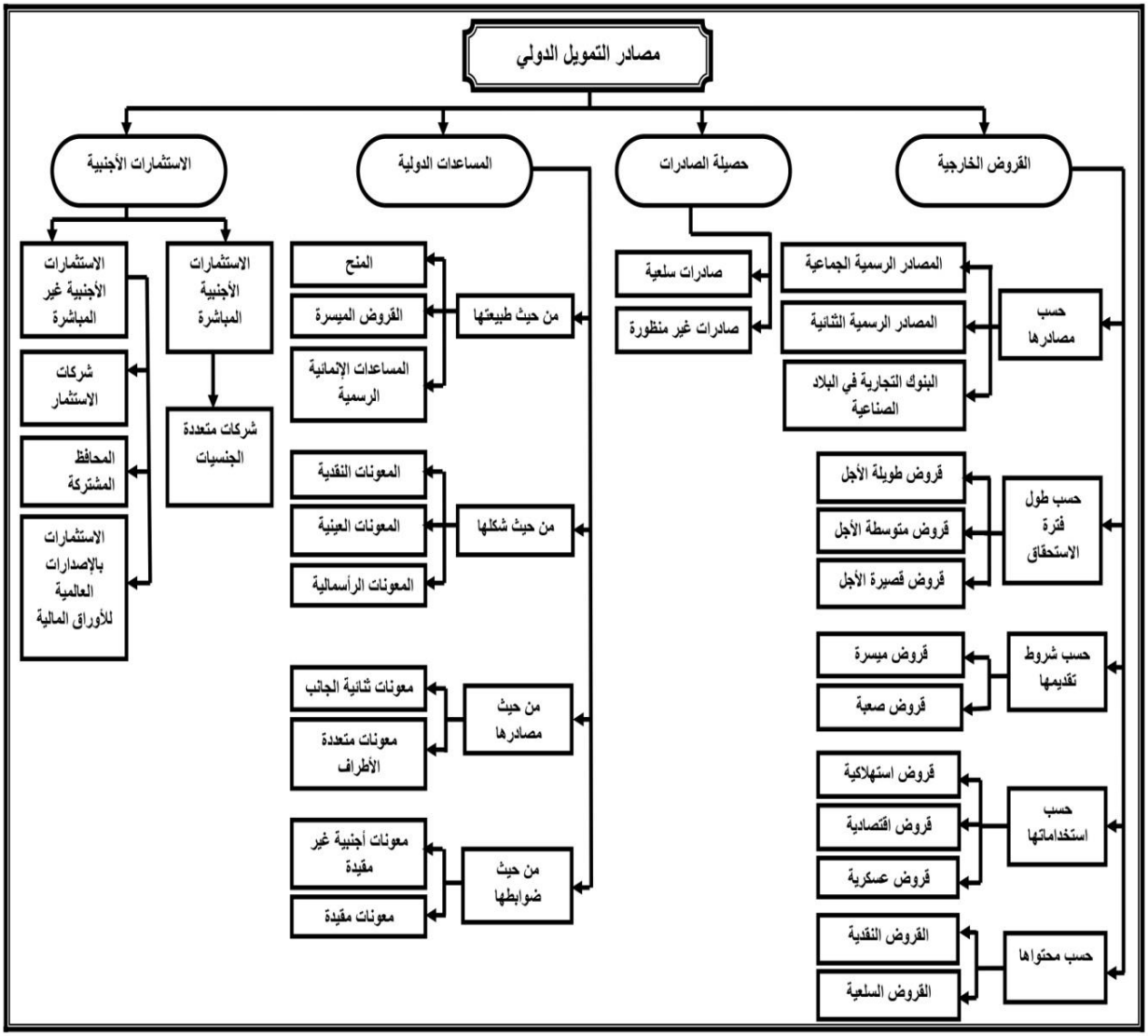

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة

المطلب الثالث: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد أهم القطاعات الحساسة في الدول نظرا لأهميته البالغة في التأثير على السياسات الاقتصادية للبلدان، فبفضل التجارة الخارجية ينمو الاقتصاد الوطني وبالتالي يزداد الدخل الوطني مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة السكان.

أولا: مفهوم التجارة الخارجية: للتجارة الخارجية عدة مفاهيم وتعريفات نذكر منها:

هي الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[1]

أو هي تعبير عن أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في كل من الصادرات والواردات، وهي أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي لأي بلد كان، وذلك من خلال توزيع الأنشطة الصناعية للبلد، بالإضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمة هي أيضا في التنمية من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها.[2]

ويمكن تعريف التجارة الخارجية ببساطة بأنها: عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي كما يمكن تعريفها على نحو أعمق بأنها عبارة منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة.[3]

من خلال ما تم ذكره من تعاريف نستطيع أن نقول أن التجارة الخارجية هي انتقال حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عن طريق التبادل التجاري بين دولتين أو شركتين أو شخصين لا ينتميان لنفس المجال السياسي والجغرافي لدولة ما وتخص الصادرات والواردات.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

---

[1] جميل محمد خالد: أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص217.

[2] مديحة بن زكري بن علو ونصيرة شيبان: دور إعادة تأطير وإصلاح التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري التجارة الخارجية من التقييد للتحرير، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2019، ص385.

[3] عبد الرحمان روابح: مرجع سابق، ص73.

يعد قطاع التجارة الخارجية قطاعا حيويا في أي دولة كانت لما له من أهمية بالغة تتمثل في:

1. ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وإقامة العلاقات الودية والصداقة مع الدول المتعاملة معها.

2. تحقيق المكاسب وزيادة الدخل القومي، بالاعتماد على التخصص وتقسيم العمل.

3. نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.[1]

4. تعتبر مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي، وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيراد، وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وعلى الميزان التجاري.

5. تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

6. تساعد في زيادة رفاهية الدول عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

7. تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على المنتجات والخدمات التي لا تتوافر لديها، أما لأن ظروفها المناخية أو إمكانياتها الطبيعية التي لا تسمح لها بإنتاجها أو لارتفاع تكاليف إنتاجها مقارنة بتكاليف استيرادها.[2]

المطلب الرابع: أسباب قيام التجارة الخارجية

هناك عدة أسباب وعوامل أدت إلى قيام التجارة الخارجية بمعنى أسباب وعوامل قيام التبادل التجاري الدولي، ونذكر من بين هذه الأسباب ما يلي:[3]

1- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة: نظرا لأنه لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا- تحقيق الاكتفاء الذاتي -

2- التخصص الدولي: بما أن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها، وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، يجب على كل دولة أن

---

[1] مديحة بن زكري بن علو ونصيرة شيبان: مرجع سابق، ص386.

[2] عبد الرحمان روابح: مرجع سابق، ص ص97، 98.

[3] منيرة مصراوي: تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017/2016، ص ص 5، 6.

تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.

3- اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها، وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج، مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

4- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

5- اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن الأردني يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

إضافة إلى الأسباب التالية: [1]

6- وجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي: مما يتطلب تصدير الفائض أو استيراد العجز منه.

7- تفاوت أسعار السلع والخدمات بين الدول: نتيجة تفاوت أسعار عوامل الإنتاج.

8- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى.

9 -السعي لرفع مستوى المعيشة محليا وزيادة الدخل القومي.

[1] مديحة بن زكري بن علو ونصيرة شيبان: مرجع سابق، ص386.

المبحث الثالث: تجارب التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الدول العربية

ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول على إنشاء تكتل اقتصادي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية، والاستفادة من المزايا التي تتيحها هذه التكتلات، ولم تكن الدول العربية بمنأى عن هذه الأحداث فقد انضمت لهذا التيار عن طريق إقامة تكتل عربي لمواجهة التكتلات العالمية والتحديات الخارجية، وهذا حتى تحفظ مكانتها الاقتصادية العالمية، خاصة وأنها تمتلك كل المقومات المساعدة على إنشاء تكتل اقتصادي عربي

المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي

تم تأسيس هذا المجلس في 25 ماي 1981، كمنظمة إقليمية تظم كلا من المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. وقد هدف هذا المجلس إلى مجموعة من النقاط حددتها المادة الرابعة من النظام الأساسي كما يلي:[1]

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.
- وضع أنظمة متشابهة في شتى المجالات مثل الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والمواصلات والجمركية، والشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية، وحتى التشريعية والإدارية.

[1] أحمد هلالي، ليلى عياد: تحديات الاقتصاد العربي في ظل تكتلات اقتصادية دولية، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد01، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، مارس2020، ص ص163، 164.

1- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس(1981): وقعت الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 8 جوان 1981م وقد تضمنت الاتفاقية ما يلي:

- **السماح باستيراد وتصدير منتجات الدول الأعضاء ومعاملتها معاملة المنتجات الوطنية وإعفائها من الرسوم، وتعتبر المنتجات وطنية إذا لم تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدول الأعضاء عن 40% من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، وعلى أن لا تقل ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن 51% ويعني ذلك قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء.**
- **وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة تطبق اتجاه العالم الخارجي، تطبق تدريجيا خلال خمس سنوات من نفاذ الاتفاقية، وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة الاتحاد الجمركي.**
- **تسهيل عبور منتجات الدول الأعضاء فيما بينها، وتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية اتجاه الدول الأخرى والتكتلات الاقتصادية والإقليمية، وحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول، وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة السوق المشتركة.**
- **إقامة المشاريع المشتركة، وتنسيق الخطط التنموية للدول الأعضاء، ووضع سياسات موحدة فيما يتعلق بالنفط، وتنسيق النشاط الصناعي والتنمية الصناعية وتوزيع الصناعة فيما بين الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية.**
- **التعاون الفني في مجال النقل والمواصلات، والتعاون النقدي والمالي، بما في ذلك العمل على توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، للتوصل إلى سياسة استثمارية مشتركة، وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية للوصول إلى توحيد العملة، وبذلك يهدف المجلس إلى الوصول للوحدة الاقتصادية، وهي أقصى مراحل التكامل الاقتصادي.**

2- الإنجازات الاقتصادية في الجانب التجاري لمجلس التعاون الخليجي: وتتمثل في:[1]

تعد اقتصاديات دول المجلس من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحا على العالم الخارجي، حيث إن التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) تمثل في هذه الدول أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي لا تزيد فيه هذه النسبة في المتوسط عن 50% في بقية الدول العربية و45% في الدول الصناعية، وتعود هذه الأهمية للقطاع الخارجي في دول المجلس إلى اعتمادها الكامل إلى حد ما على

[1] عبد الرحمان روابح: مرجع سابق، ص ص133، 135.

النفط من حيث هو مكون رئيسي للصادرات، وذلك بالإضافة إلى دوره المهم في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإجراءات العامة لها، فهذه الدول تعتمد على العالم الخارجي لبيع أغلبية منتجاتها من النفط، وتستخدم عائداته للحصول على أغلب حاجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة والمهارات البشرية والتقنية المتطورة والغذاء وغيرها من بقية دول العالم وبخاصة الدول الصناعية منها، وبالتالي فإن اقتصاديات هذه الدول تمثل نموذجا بارزا للاقتصاد الذي يعتمد على سلعة أولية موجهة للتصدير وتستخدم إيراداتها أو العملة الأجنبية المتولدة من بيعها محركا للنشاط الاقتصادي في بقية القطاعات.

وقد قطع مجلس التعاون الخليجي شوطا كبيرا على طريق إزالة العوائق والقيود أمام حركة التجارة وتنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء وتمثل ذلك في:

- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 1981.
- قيام الاتحاد الجمركي 2003.
- إعلان السوق الخليجية المشتركة في 2004.
- المشروعات المشتركة.

كما أنشأ مجلس التعاون الخليجي عددا من المؤسسات التنظيمية المشتركة بما يدعم جهود التكامل مثل:

- مؤسسة الخليج للاستثمار ومقرها الكويت.
- المكتب الفني للاتصالات ومقره البحرين.
- مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي ومقرة البحرين.
- اللجنة الإقليمية لنظم الطاقة الكهربائية لدول مجلس التعاون ومقرها السعودية.
- برنامج مجلس التعاون لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

المطلب الثاني: مجلس التعاون العربي

أنشئ مجلس التعاون العربي بموجب اتفاقية إنشاء وقعها قادة كل من العراق ومصر والأردن واليمن، وأعلن عنها في 16 فيفري 1989م، وذلك في نطاق الجامعة العربية، كما أشارت لذلك المادة

الأولى من الاتفاقية، وفي إطار المادة التاسعة من ميثاق الجامعة التي تبيح قيام تعاون أوثق وروابط أقوى وعقد اتفاقات تحقق أغراض الميثاق ومقاصده.[1]

1- دوافع إنشاء مجلس التعاون العربي: تختلف دوافع كل دولة من الدول الأعضاء في المجلس طبقا لأوضاعها وظروفها في الساحة العربية وقت إنشاء المجلس كالتالي:[2]

العراق: على الرغم من أن العراق يعتبر إحدى الدول الخليجية، إلا أنه لا ينتظر انضمامه إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذلك لأن الدافع الأساسي هو عدم دعوته للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي عند تأسيسه في 25 ماي 1981م، الذي يضم دولا ذات نظام حكم تختلف عن النظام الجمهوري العراقي.

الأردن: رغبة الأردن في الارتباط بدول البحر الأحمر ومنها مصر واليمن، حيث يعتبر البحر الأحمر المخرج الوحيد لتجارة الأردن إلى العالم الخارجي.

مصر: رغبة مصر في توطيد علاقاتها بالدول العربية التي كانت قد قطعت مع عدد منها، في عهد الرئيس الأسبق أنور السادات، عقب توقيع مصر اتفاقية السلام مع الكيان الصهيوني في أفريل 1979م، كذلك وجود جمود نسبي في علاقات مصر مع جيرانها.

وأبقت الاتفاقية العضوية فيه مفتوحة أمام كل دولة عربية ترغب في ذلك، ولكن بعد موافقة الدول الأربعة المؤسسة بالإجماع.

2 الأهداف الاقتصادية لمجلس التعاون العربي: كانت أهداف هذا المجلس عديدة منها:[3]

- تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء وفق ما توفر من ظروف وخبرات وإمكانيات.

[1] ، فاطمة تواتي بن علي: استثمار مزايا التجمعات العربية الإقليمية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد09، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2013، ص35.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

[3] أحمد هلالي، ليلى عياد: مرجع سابق، ص ص164، 165.

- السعي إلى انجاز تكامل اقتصادي عربي، وذلك بالتدرج وفق ما توفره الخطط التنموية لكل دولة في مجالات الاقتصاد والمالية والصناعة والزراعة والنقل والاتصالات والتعليم والتكنولوجيا والسياحة والصحة وتنظيم العمل والتنقل والإقامة.
- تشجيع الاستثمار ما بين الدول الأعضاء، والتعاون الاقتصادي بين القطاعات المختلفة العامة منها والخاصة والتعاونية والمختلطة.
- محاولة قيام سوق عربية مشتركة بين الدول الأعضاء، والطموح إلى سوق عربية شاملة ووحدة اقتصادية عربية.

3- تقييم مسيرة مجلس التعاون العربي: لم يدم هذا الحلف إلا لبضعة أشهر فقط، حيث انفرط بمجرد غزو العراق لجارته الكويت سنة 1990، وتجلى هذا في وقوف الأردن واليمن الشمالي في صف العراق أثناء الغزو العراقي للكويت عام 1991، فيما ساهمت مصر في قوات التحالف.

ويمكن حصر أسباب فشل محاولة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في الأسباب التالية:[1]

- اختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية.
- تباين مستوى الدخول بين الدول الأعضاء.
- سيطرة نوع أو نمط الإنتاج الأولي على اقتصاديات الدول الأعضاء، وضآلة نصيب الصناعة التحويلية أو الصناعات النهائية، التي تعتمد على القيمة المضافة.
- أزمة الثقة السياسية بين الدول الأعضاء، بعد أحداث هامة (الغزو العراقي للكويت 1991).
- افتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول الأعضاء إلى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة.
- عدم توفر البيانات والإحصائيات عن الأنشطة الاقتصادي المختلفة في الدول الأعضاء.

المطلب الثالث: اتحاد المغرب العربي

تم تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989م كمنظمة إقليمية تضم كلا من ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا وقد هدف هذا الاتحاد إلى جملة أهداف نوجزها فيما يلي:[2]

- إقامة مجتمع مغاربي يعمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

[1] فاطمة تواتي بن علي: مرجع سابق، ص36.

[2] أحمد هلالي، ليلى عياد: مرجع سابق، ص ص165، 166.

- **السعي إلى تطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء للوصول إلى تكامل عربي.**
- **وضع خطط تنمية شاملة ومستديمة من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية واندماجها مع بعضها البعض.**
- **محاولة إلغاء الحواجز الجمركية، وإنشاء مجال اقتصادي يطبق فيه مبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات ومختلف عناصر الإنتاج للمغرب العربي.**
- **توحيد الأسس والمناهج التربوية والتعليمية وتوحيد طرق البحث العلمي والإعلام والثقافة.**
- **السعي نحو تنميط النظم المالية والاجتماعية والعمل على حرية تنقل المواطنين، والإقامة مابين الدول الأعضاء.**

1- المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي لاتحاد المغرب العربي:

كان أول اجتماع لرؤساء الاتحاد المغاربي في شهر جويلية 1990، والذي حدد المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي المتمثلة في:[1]

- **منطقة للتبادل الحر: وكان الهدف منها رفع جميع الحواجز الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الاتحاد، وكان من المفروض تحقيق ذلك قبل 1992.**
- **اتحاد جمركي: وهدفه توحيد النظام الجمركي في الدول الأعضاء، وبالتالي توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الخمس من جهة وبين الدول الأخرى، وكان من المفترض الوصول إلى هذا الاتجاه قبل 1995.**
- **سوق مغاربية مشتركة: وتهدف إلى توحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بحركة وانتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين دول الاتحاد، وكان من المتوقع الوصول إلى ذلك عام 2000.**
- **الاندماج الاقتصادي المغاربي: وذلك بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتركز الإستراتيجية التكاملية للاتحاد على تحقيق الأولويات التالية:**
  - **التعاون في كل المجالات ذات العلاقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج الغذاء.**
  - **تحقيق التكامل الإنتاجي والتنسيق بين مختلف السياسات القطاعية واستحداث صناعات تكاملية.**

[1] إلياس سالم: مرجع سابق، ص176.

- إقامة المشاريع المشتركة بين بلدان المغرب العربي لدفع حركة التنمية والتكامل المغاربي خطوات متقدمة.
- التنسيق بين السياسات الضريبية والاستثمارية.
- تنمية الموارد البشرية.

2- التعاون التجاري والجمركي للدول المغاربية: في لقاء ليبيا في مارس 1991 تم التوقيع على جملة من الاتفاقيات التجارية والجمركية، تهدف كلها إلى ترقية المبادلات التجارية، والاستفادة من المزايا التعريفية للمنتجين المغاربة، ونصت على:[1]

- إعفاء السلع ذات المنشأ المغاربي من كل الرسوم والحقوق الجمركية.
- تخضع المنتجات المغاربية ذات المدخلات المستوردة من الاتحاد الأوروبي إلى رسم تعويض ب 17,5 %.
- على الدول المغاربية أن تحدد قائمة السلع المعفاة من الإجراءات غير الضريبية على أن توسع هذه القائمة تدريجيا إلى أن تصل كل السلع التي تخضع إلى إجراءات غير ضريبية.
- تقضي المادة 11 من اتفاقية التعاون الجمركي بين دول الاتحاد على إمكانية لجوء أحد الأطراف إلى إجراءات وقائية في حالة اضطرابات في أحد القطاعات.
- احترام كل قواعد المنافسة النزيهة بعيدا عن سياسات الإغراق وإعانات التصدير.

وقد شمل الاتفاق الجمركي بين الدول المغاربية جملة من الشروط التي ينبغي أن تتوفر في السلع التي تستفيد من إعفاء جمركي تام، يمكن ذكر أهم الشروط في:

- تستفيد سلعة من كل الإجراءات التعريفية وغير التعريفية إذا كانت ذات منشأ مغاربي، ولم تتعرض لأي تحويل.
- السلع الصناعية التي تحتوي على قيمة مضافة لا تقل عن 40% من قيمة السلعة، أو أن تصل نسبة المواد الأولية المحلية إلى 60% من أصل السلعة.
- الاتفاق بشأن تطبيق تعريفة جمركية موحدة قبل نهاية 1996.

[1] فاطمة تواتي بن علي: مرجع سابق، ص34.

- وفي المجال التجاري تم على إنشاء نظام الواردات والصادرات، وإعداد مدونة جمركية قبل 1991، ومنح المعاملة الوطنية لكل المتعاملين الاقتصاديين في المغرب العربي وضمان المنافسة النزيهة بين المنتجين المغاربة.

خلاصة الفصل:

تعرضنا في هذا الفصل إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية من خلال مفهومها، ودوافع التوجه نحو هذه التكتلات والأهداف المرجوة منها وأشكال هذه التكتلات الاقتصادية والآثار التي تتركها على الاقتصاد، وخاصة في الجانب التجاري على مستوى التجارة الخارجية، كما تطرقنا إلى التمويل الدولي والتجارة الخارجية مفاهيميا عن طريق إعطاء بعض المفاهيم كمصادر التمويل الدولي وأسباب قيام التجارة الخارجية، وفي الأخير تم التعرض إلى بعض التجارب العربية في التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وقد استخلصنا النقاط التالية:

- التكتلات الاقتصادية الإقليمية هي أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية والتي بموجبها تتم إزالة جميع الحواجز الموجودة بين أطراف هذا التكتل لتحقيق جملة من الأهداف مثل تحسين مستوى معيشة السكان وتحقيق الرفاه الاقتصادي، وهذه التكتلات تأتي على عدة أشكال منها منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة حتى تصل إلى تكامل اقتصادي تام، وتترك هذه العملية جملة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية وخاصة على مستوى التجارة بأثرين ساكن يتمثل في خلق وتحويل التجارة وديناميكي يتمثل في تعزيز المنافسة وتحسين معدلات التبادل.
- التمويل الدولي أهم مصدر للتمويل في الدول النامية، لأهميته البالغة في تمويل حركة التجارة الخارجية، وتوجد عدة مصادر لهذا التمويل كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية والاستثمارات الأجنبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة، وهذا من أجل زيادة الاهتمام بمجال التجارة الخارجية نظرا لما تملكه من أهمية تتجلى في زيادة رفاهية الدول مثلما تسعى لتحقيقه التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

- **الدول العربية كغيرها من دول العالم –وخاصة الدول النامية– سعت إلى تحقيق تكتلات اقتصادية إقليمية عبر مجموعة من التجارب كتجربة مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي، وهذا لمسايرة التطورات الاقتصادية وتقوية مركزها عالميا ومواجهة التحديات الخارجية.**
- **وجب على الدول العربية زيادة الاهتمام بتمويل التجارة الخارجية عن طريق المصادر الرسمية الجماعية مثل صندوق النقد العربي نظرا لما يعطيه من مزايا، وهذا ما سندرسه في الفصل الموالي.**

الفصل الثاني: مساهمة صندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2014-2018

تمهيد

بعد ما تناولنا في الفصل الأول مفاهيم عامة حول التكتلات الاقتصادية،التمويل الدولي والتجارة الخارجية وإطاريهما النظري الذي نستفيد منه في الجانب التطبيقي، فقد خصصنا هذا الفصل للدارسة التطبيقية التي أجريناها حول صندوق النقد العربي الذي يعتبر حلقة وصل بين ما تم طرحه في الفصل السابق وبين ما نقوم به من دراسة عملية، حيث يربط صندوق النقد العربي بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتمويل الدولي والتجارة الخارجية من خلال برنامج تمويل التجارة الخارجية الخاص بالصندوق. وبهذا تعد هذه الدراسة التطبيقية وسيلة هامة نستطيع من خلالها التوصل إلى حقائق وجمع معلومات من الواقع العملي، وسنحاول في هذا الفصل إسقاط الجوانب النظرية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية وتمويل التجارة الخارجية على هذه الدراسة التطبيقية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: عرض عام لصندوق النقد العربي

المبحث الثاني: برنامج تمويل التجارة الخارجية

المبحث الثالث: دور صندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2014-2018

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة صندوق النقد العربي

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على المؤسسة محل الدراسة التطبيقية والمتمثلة في صندوق النقد العربي بداية بالتعريف بها وبهيكلها التنظيمي، وتوضيح أهدافها ومهامها وسياساتها المؤسسية.

المطلب الأول: التعريف بصندوق النقد العربي وهيكله التنظيمي

مر إنشاء صندوق النقد العربي بمراحل عدة أولها صدور قرار قيام السوق العربية المشتركة في عام 1964 والذي أوصى بإنشاء صندوق نقد عربي واتحاد مدفوعاتها عربي لتسوية المدفوعات بين الدول العربية.

أولا: تعريف صندوق النقد العربي

أنشئ صندوق النقد العربي بموجب الاتفاقية التأسيسية التي وقعتها الدول الأعضاء بالعاصمة المغربية الرباط في 27 أبريل/نيسان عام 1976، وبدأ ممارسة نشاطه عام 1977.[1]

وهو مؤسسة مالية عربية إقليمية يبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دول هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، جمهورية القمر.[2] ويوجد مقر صندوق النقد العربي في مدينة أبو ظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة ويعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية.[3]

ثانيا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي

يتألف الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي من مجلس للمحافظين ومجلس للمديرين التنفيذيين والمدير العام رئيس مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مجموعة من الوحدات والدوائر كوحدة إدارة المخاطر ووحدة الإستراتيجية والتقييم ودائرة القانونية والامتثال كما هو موضح في الشكل التالي:

---

[1] www.aljazeera.net ، صندوق النقد العربي.. مؤسسة مالية لتعزيز التعاون الإقليمي، تاريخ الاطلاع: 05-03-2020، 15:11.

[2] www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع: 22-03-2020، 13:02.

[3] www.ar.m.wikipedia.org، صندوق النقد العربي، تاريخ الاطلاع: 22-03-2020، 13:37.

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي

المصدر: موقع صندوق النقد العربي على شبكة الانترنت www.amf.org.ae

1- مجلس المحافظين:يضم جميع الدول العربية الأعضاء، وتتمثل كل دولة بمحافظ ونائب محافظ يتم

تعيينهما من قبل كل دولة عضو، ويعقد المجلس اجتماعاته سنويا وفقا للقواعد الإجرائية التي تنظم إجراءات الاجتماعات والتصويت. ويقوم المجلس سنويا بانتخاب أحد المحافظين من بين أعضائه رئيسا له بالتناوب، وقد أناطت اتفاقية الصندوق كافة سلطات الإدارة إلى مجلس المحافظين وخولته سلطة تفويض مجلس المديرين التنفيذيين ممارسة أي سلطة ماعدا السلطة الحصرية به وهي: [1]

- تعيين المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين وتحديد مكافآتهم ومخصصاتهم.

- قبول الأعضاء الجدد وإيقاف العضوية.

- زيادة رأس المال وتوزيع الدخل وتعيين مراقب الحسابات واعتماد الحسابات الختامية.

- البت في تفسير أحكام اتفاقية الصندوق وتعديلها.

- يعتبر مجلس المحافظين السلطة العليا المعنية بالتوجيه الإستراتيجي والمساءلة وتقييم الأداء.

2- مجلس المديرين التنفيذيين: يتكون من المدير العام- وهو رئيس المجلس- و8 مديرين تنفيذيين يتم انتخابهم وفقا للإجراءات المحددة في اتفاقية الصندوق، لمدة ثلاث سنوات ويسهر المجلس على تنفيذ رسالة الصندوق ويسعى لتحقيق أهدافه وتدبير كل المهام والمسؤوليات ذات الطبيعة الإجرائية.

يشغل حاليا الدكتور عبد الرحمن الحميدي - من السعودية - منصب المدير العام ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين في الصندوق.[2]

3- منظومة الوحدات التنظيمية: تتكون منظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية من المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وستة دوائر تنفيذية متخصصة هي: الدائرة الاقتصادية والفنية ومعهد السياسات الاقتصادية، دائرة الاستثمارات، دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي، دائرة الشؤون الإدارية، الدائرة القانونية، إضافة إلى ذلك تتولى لجان الإدارة التنفيذية بصفتها جهات استشارية تقديم المشورة في الأمور الجوهرية، وتتكون عضويتها من كبار موظفين الصندوق ذوي الاختصاصات وهذه اللجان هي: لجنة القروض، لجنة الاستثمار، اللجنة الإدارية، ولجنة إدارة المخاطر.[3]

الشكل رقم 04: إطار الحوكمة في صندوق النقد العربي

[1] www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع: 22-03-2020، 13:23.

[2] www.aljazeera.net ، صندوق النقد العربي.. مؤسسة مالية لتعزيز التعاون الإقليمي، تاريخ الاطلاع: 05-03-2020، 15:11.

[3] www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع: 22-03-2020، 13:39.

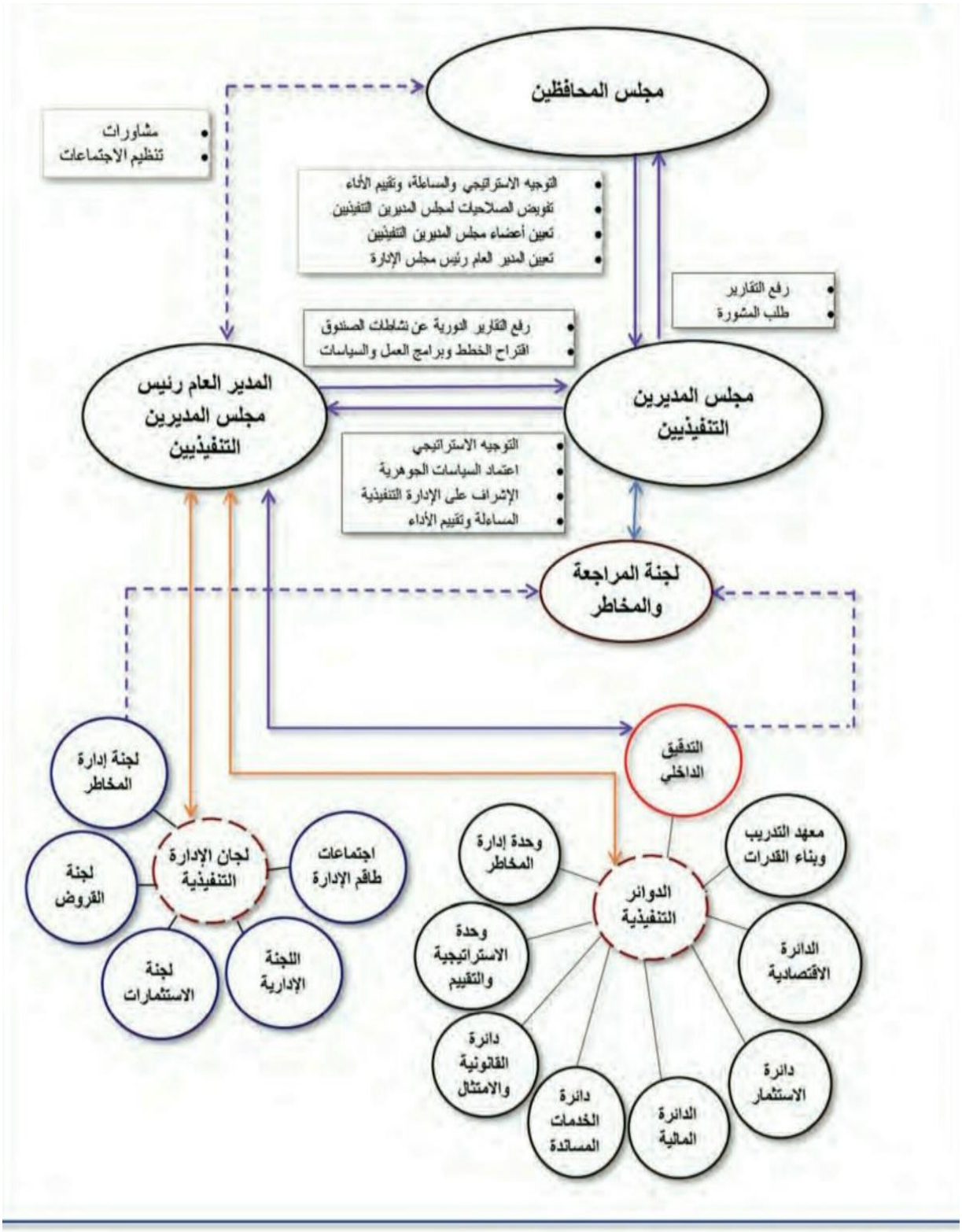

*لا يشكل مخطط أجهزة الحوكمة في صندوق النقد العربي الهيكل التنظيمي للصندوق، بل يعكس مكونات و علاقات العمل المؤسسية بأجهزة الحوكمة فيه.

المصدر: التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لسنة 2019، ص 4.

المطلب الثاني:مهام وأهداف صندوق النقد العربي

يعمل صندوق النقد العربي في سبيل تحقيق أهدافه لتدعيم الدول العربية على مجموعة من الإجراءات والمهام التي يمكن توضيحها فيما يلي:

أولا: مهام صندوق النقد العربي

تتمثل مهام صندوق النقد العربي في النقاط التالية:

- يقوم الصندوق بتخصيص مبالغ من موارده المدفوعة بعملات الدول العربية لتقديم التسهيلات اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول وفقا للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين وفي إطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض.

- يقوم الصندوق بتقديم ضمانات إصدار القروض للدول العربية في الأسواق المالية العربية، كما يقوم بصون وإدارة كافة الأموال الموضوعة في حسابه لأي دولة من الدول الأعضاء لصالح أطراف أخرى، بالإضافة إلى تنسيق السياسات النقدية وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول.

- يقوم الصندوق بعقد اجتماعات دورية مع الدول الأعضاء لتقديم النصح والتشاور بشأن السياسات الاقتصادية المنتهجة بما يساعد على تحقيق التوافق بين أهداف الصندوق والدول العربية،من خلال القيام بالدراسات وتقديم المعونات بكافة الأجهزة الفنية والنقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.[1]

- يقوم الصندوق بمساعدة الدول العربية في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها وذلك من خلال تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء مع باقي دول العالم، من جانب تبادل السلع والخدمات ومبالغ التحويلات وانتقال رؤوس الأموال، كما يقوم بإصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزا لاقتراضها من المصادر المالية الخارجية من أجل تمويل عجز موازين مدفوعاتها،كما يقوم كذلك الصندوق بتحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.[2]

ثانيا: أهداف صندوق النقد العربي

---

[1] **عمر لعبيني وسميحة بن محياوي، مساهمة صندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جانفي 2014، ص 193.**

[2] www.gcc-legal.org **تاريخ الاطلاع:** 22-03-2020، 20:38.

يسعى صندوق النقد العربي إلى المساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف مثل:[1]

- **تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.**
- **إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي.**
- **العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.**
- **إبداء المشورة –عند طلبها- فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية.**
- **تطوير الأسواق المالية العربية.**
- **العمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.**

المطلب الثالث: رأس مال صندوق النقد العربي والقروض التي يقدمها

انتقل رأس مال صندوق النقد العربي من ستمائة مليون دينار عربي إلى ألف ومئتي مليون دينار عربي عام 2013 ويقسم إلى 24 ألف سهم قيمة كل منها 50 ألف دينار عربي.[2]

وأصبح تسعمائة مليون دينار عربي في نهاية ديسمبر 2019.[3]

والدينار العربي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة يحدد صندوق النقد الدولي قيمتها ويقدم الصندوق أربعة أنواع من القروض تتمثل في:[4]

1- القرض التلقائي: ويبلغ هذا القرض 75% من حصة العضو في رأس مال الصندوق بالعملة القابلة للتحويل، وفترة القرض ثلاث سنوات.

2- القرض العادي: يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما لا يكفي القرض التلقائي لسد العجز في ميزان المدفوعات وقيمة هذا القرض عادة في حدود 100% من حصة العضو في رأس مال الصندوق بالعملة القابلة للتحويل ويمكن توسيعه كحد أقصى إلى 175% بإضافة حدود القرض التلقائي.

3- القرض الممتد: ويقدم هدا القرض عندما تعاني الدولة العضو عجز في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل اقتصادي هيكلي وهو مشروط بتنفيذ برنامج تصحيح مالي واقتصادي ولمدة سنتين على الأقل، وقيمة

---

[1] www.amf.org.ae **تاريخ الاطلاع:** 23-03-2020، 10:11.

[2] www.aljazeera.net ، **صندوق النقد العربي.. مؤسسة مالية لتعزيز التعاون الإقليمي، تاريخ الاطلاع:** 05-03-2020، 15:11.

[3] **الملحق رقم 01**

[4] **ياسر المؤمني وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 173، 174.**

هذا القرض لا تتجاوز 225% من حجم الاكتتاب.

4 القرض التعويضي: وهو مخصص لمواجهة حالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات ناجم عن هبوط في صادرات السلع والخدمات أو الزيادة الكبيرة في استيراد السلع الزراعية بسبب الموسم الزراعي غير الجيد، ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات 100% من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

المبحث الثاني:برنامج تمويل التجارة العربية

يعود الفضل في نشأة وقيام برنامج تمويل التجارة العربية ومباشرته لمهامه لصندوق النقد العربي فالصندوق يساهم بأكثر من نصف رأس مال البرنامج، ويتولى مدير عام الصندوق مهام الرئيس التنفيذي رئيس مجلس إدارة البرنامج كما يشارك أربعة من أعضاء مجلس إدارة الصندوق في مجلس إدارته المكون من ثمانية أعضاء، وسنتطرق لهذا البرنامج بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف برنامج تمويل التجارة العربية

يعتبر برنامج تمويل التجارة العربية مؤسسة عربية مالية مشتركة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، لها كافة الحقوق ومنها على الأخص حقوق التملك والتقاضي والتعاقد وقبول الودائع والاقتراض وإدارة الأموال، تأسس هذا البرنامج من قبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب القرار رقم 4 لسنة 1989 ويتخذ هذا البرنامج من مدينة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة مقرا له.

يتكون الهيكل التنظيمي للبرنامج من الجمعية العمومية والتي تضم المساهمين بجميع فئاتهم من مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي الذي يرأسه رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي، ويتكون الجهاز التنفيذي من ثلاث إدارات رئيسية هي: إدارة تطوير وتنمية التجارة، إدارة عمليات التمويل والائتمان، الإدارة المالية والإدارية.[1]

تتكون موارد البرنامج من الآتي:[2]

1- رأس مال البرنامج.

2- الاحتياطات.

3- ودائع المؤسسات المالية ومؤسسات التمويل لدى البرنامج.

4- الاقتراض من الأسواق المالية، أو من أي مصادر أخرى في الحدود التي تضعها الجمعية العمومية للبرنامج.

5- أي موارد أخرى توافق عليها الجمعية العمومية.

ويجوز للبرنامج أن يدخل في اتفاقيات تتضمن قبول ودائع من دولة عربية معينة تخصص لتمويل تجارتها مع بقية الدول العربية، أو من مجموعة من الدول العربية تخصص لتمويل تجارتها.

يحدد رأسمال البرنامج المصرح به بمقدار واحد مليار دولار أمريكي وللجمعية العمومية زيادة

---

[1] **عمر لعبيني وسميحة بن محياوي، مرجع سابق، ص 194.**

[2] **المادة التاسعة، النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، المعدل بموجب القرار رقم 07/2013، الصادر بتاريخ 30 جوان 2013 عن الجمعية العمومية 24، ص 5.**

رأسمال المصرح به تبعا للتطورات في التجارة العربية.[1]

يتألف المساهمون في البرنامج من صندوق النقد العربي ومؤسسات التمويل العربية المشتركة والمؤسسات المالي والمصرفية العربية الحكومية وغير الحكومية في الدول الأعضاء[2]، كما تتاح المساهمة في البرنامج للمؤسسات المالية والمصرفية الدولية والعربية الأجنبية المشتركة. ويصنف المساهمون في البرنامج كالتالي:[3]

فئة أ: وتشمل صندوق النقد العربي ومؤسسات التمويل العربية المشتركة والمؤسسات المالية والمصرفية الحكومية في الدول الأعضاء.

فئة ب: وتشمل المؤسسات المالية والمصرفية غير الحكومية في الدول الأعضاء.

فئة ج: وتشمل المؤسسات المالية والمصرفية الدولية والعربية الأجنبية المشتركة.

الحد الأدنى للمساهمة في رأسمال البرنامج هو (250) مئتان وخمسون سهما لأعضاء الفئة (أ) و(50) خمسون سهما لأعضاء الفئتين (ب) و(ج).[4]

يقسم رأسمال البرنامج إلى 200000 سهم تكون قيمة السهم الواحد منها 5000 دولار أمريكي، وتوزع الأسهم بين فئات المساهمين فيما لا يقل عن 51% من مجموع أسهم البرنامج لأعضاء الفئة(أ).[5]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف برنامج تمويل التجارة العربية

يسعى برنامج تمويل التجارة العربية لتحقيق جملة من الأهداف وذلك عن طريق وضع مجموعة من السياسات والاستراتيجيات، تبعا لما يملكه البرنامج من أهمية قصوى في التأثير على التجارة الخارجية العربية.

أولا: أهمية برنامج تمويل التجارة العربية

تتمثل أهمية برنامج تمويل التجارة العربية في الإسهام في تنمية التجارة الخارجية العربية، حيث

---

[1] المادة العاشرة، النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، المعدل بموجب القرار رقم 07/2013، الصادر بتاريخ 30 جوان 2013 عن الجمعية العمومية 24، ص 6.

[2] الملحق رقم 02.

[3] المادة الخامسة، النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، المعدل بموجب القرار رقم 07/2013، الصادر بتاريخ 30 جوان 2013 عن الجمعية العمومية 24، ص 4.

[4] المادة السادسة، النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، المعدل بموجب القرار رقم 07/2013، الصادر بتاريخ 30 جوان 2013 عن الجمعية العمومية 24، ص 4.

[5] المادة الثانية عشر، النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، المعدل بموجب القرار رقم 07/2013، الصادر بتاريخ 30 جوان 2013 عن الجمعية العمومية 24، ص 6.

جاء هذا البرنامج لتحقيق أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية، لذا يسعى لتوفير التمويل اللازم لأنشطة التجارة العربية من خلال خطوط الائتمان التي يقدمها إلى وكالاته الوطنية بتكلفة وشروط ميسرة، كما يقوم بتوفير المعلومات اللازمة للمصدرين والمستوردين في الدول العربية حول أنشطة التجارة العربية والمتعاملين فيها والإمكانيات المتوفرة في الأسواق وطرق الاستفادة منها وتطويرها، إضافة إلى الترويج للتبادل التجاري للسلع العربية من خلال عقد لقاءات للمصدرين والمستوردين للمنتجات العربية.[1]

ثانيا: أهداف برنامج تمويل التجارة العربية

يهدف برنامج تمويل التجارة العربية لتحقيق مجموعة من النقاط كالتالي:

- تنمية التجارة العربية وتحقيق أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومنطقة التجارة العربية الحرة، وفي سبيل ذلك يسعى البرنامج إلى توفير التمويل للتجارة الغربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي.[2]

- يتيح البرنامج التمويل للمصدرين والمستوردين للسلع العربية المؤهلة، ويسعى إلى إيجاد فرص جديدة للسلع ذات المنشأ العربي، كما يتيح البرنامج التمويل للسلع الرأسمالية غير عربية المنشأ والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإنتاجية في الدول العربية.

- يقوم البرنامج بوضعه مؤسسة متخصصة بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات التمويل والضمان الإقليمية والمحلية لتوفير التمويل والغطاء التأميني اللازم للعمليات التجارية بشروط وتكلفة معقولة.

- يسعى البرنامج إلى توفير الموارد اللازمة لتعزيز قدرة المصارف التجارية المعتمدة كوكالات وطنية على تقديم التسهيلات لعملائها من المصدرين والمستوردين لتمويل نشاطهم في مجال التجارة العربية.

- إن العدد الكبير من المساهمين في برنامج تمويل التجارة العربية يتيح خلق إطار جامع لحشد الطاقات وتنسيق الجهود وتحقيق درجة عالية من التعاون لخدمة أهداف تنمية التجارة العربية.

- يعمل البرنامج على تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المختلفة غير التمويل، والمتصلة بتنمية التجارة العربية كتوفير المعلومات على الأسواق العربية وكيفية المتاجرة فيها والمتعاملين فيها.[1]

---

[1] عمر لعبيني وسميحة بن محياوي، مرجع سابق، ص 195.

[2] المادة الثانية، النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، المعدل بموجب القرار رقم 07/2013، الصادر بتاريخ 30 جوان 2013 عن الجمعية العمومية 24، ص 2.

المطلب الثالث: أسلوب التمويل في برنامج تمويل التجارة العربية

يمول البرنامج عمليات التجارة العربية في السلع المؤهلة والخدمات المصاحبة لها، حيث تعد أنواع السلع الآتية هي السلع المؤهلة للتمويل من قبل البرنامج:[2]

- الصادرات والواردات العربية والتي يعد منشأها إحدى الدول العربية حيث يتم إنتاجها أو تصنيعها في تلك الدولة من مواد أولية وعناصر إنتاج أخرى ناشئة فيها أو في أي دولة عربية أخرى، أو إذا بلغت القيمة المضافة إليها في الدول العربية المعنية، النسبة التي تحددها إدارة البرنامج (حاليا 40%).

- الواردات من دول غير عربية شريطة أن تكون سلع رأسمالية أو خامات أو مدخلات إنتاج لازمة لإنتاج سلع ذات منشأ عربي.

يدير البرنامج عملياته من خلال التسهيلات الائتمانية التي يوفرها إلى المصارف والمؤسسات المالية الخاصة والعامة التي يتم تعيينها "وكالات وطنية" للبرنامج، ويتم الدخول في اتفاقيات تسهيلات ائتمانية بين البرنامج والوكالات الوطنية حيث تتضمن هذي الاتفاقيات الحقوق والالتزامات القانونية للطرفين، وتعتبر المرجع الأول للعلاقة القانونية بين الطرفين، حيث يتم استخدام هذه التسهيلات الائتمانية من قبل الوكالات الوطنية وفقا للكيفية التي يتم الاتفاق عليها بين البرنامج والوكالة الوطنية. ويستطيع المصدر أو المستورد للسلع المؤهلة أن يستفيد من تمويل البرنامج من خلال التقدم بطلب لأي من الوكالات الوطنية في دولته والتي تقوم بدورها بالتقدم للبرنامج لتمويل الائتمان المحدد للعميل.

يتميز تمويل البرنامج بأسعاره المنافسة وفترات التمويل المناسبة والتي ترتبط بطبيعة السلع الممولة، ويمكن للبرنامج أن يقدم تسهيلات تمتد للفترات التالية:[3]

- السلع الاستهلاكية: حتى 12 شهرا.

- المواد الخام: حتى 18 شهرا.

- السلع الوسيطة: حتى 24 شهرا.

- السلع الإنتاجية والرأسمالية: حتى 24 شهرا.

---

[1] عمر لعبيني وسميحة بن محياوي، مرجع سابق، ص ص 195، 196.

[2] www.atfp.org.ae تاريخ الاطلاع: 24-03-2020، 21:36.

[3] www.atfp.org.ae تاريخ الاطلاع: 24-03-2020، 21:39.

يقدم البرنامج خدماته التمويلية لأنواع عديدة من الائتمان المقدم من الوكالات الوطنية كعملائهم من المصدرين والمستوردين وذلك للسلع المؤهلة والخدمات المصاحبة لها، والتي تتمثل فيما يلي:

- الائتمان السابق للتصدير

- الائتمان اللاحق للتصدير

- ائتمان المشتريين

- ائتمان الواردات

ويوفر البرنامج التمويل من خلال التسهيلات التالية:[1]

- خطوط ائتمان غير معززة: تمكن الوكالات الوطنية من التقدم بالعديد من العمليات التمويلية من خلال تخصيص هذا الخط.

- خطوط ائتمان معززة: خط ائتمان محدد لتمويل صفقات تجارية محددة مؤهلة للتمويل.

- اتفاقيات المرابحة الإسلامية: توفير التمويل وفقا لصيغ المرابحة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- قروض مجمعة: المشاركة مع مؤسسات مالية أخرى في تمويل قروض مجمعة وذلك لتمويل عمليات تجارية مؤهلة.

- التسهيلات الائتمانية غير الممولة: يوفر البرنامج التسهيلات الائتمانية غير الممولة من خلال إبرام اتفاقيات مشاركة في تقاسم المخاطر مع المؤسسات المالية الدولية الداعية وذلك للمشاركة في مخاطر سداد الوكالات الوطنية لالتزاماتها، وأيضا من خلال الإصدار المباشر للضمانات أو تعهدات السداد غير القابلة للإلغاء لضمان سداد الوكالات الوطنية لالتزاماتها الناشئة عن الدخول في عمليات تجارية خاضعة للأصول والأعراف الدولية المحددة.

[1] www.atfp.org.ae **تاريخ الاطلاع:** 24-03-2020، 21:42.

المبحث الثالث: دور صندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2014-2018

عاشت المنطقة العربية في الفترة الأخيرة وخاصة بعد سنة 2014 تغيرات كبيرة في مجال تجارة الخارجية أبرزها هبوط أسعار النفط وتأثيره المباشر على صادرات وواردات الدول العربية، إضافة إلى تأثيره على السيولة النقدية وبالتالي على تمويل عمليات التجارة الخارجية العربية وهذا ما اثر على سياسات وعمليات صندوق النقد العربي.

المطلب الأول: تطورات التجارة الخارجية العربية في الفترة ما بين 2014-2018.

خلال الأعوام الماضية ركزت الدول العربية اهتمامها نحو التجارة الخارجية نظرا لدورها الكبير في المعاملات الدولية(خاصة المحروقات) بدون الإغفال عن باقي أنواع التجارة من أجل تحسين مستويات التجارة الخارجية وزيادة نسبة التجارة العربية البينية من خلال تبني مجموعة من السياسات التجارية والمالية والنقدية.

أولا: التجارة الخارجية للدول العربية ما بين 2014-2018

اتسمت الفترة مابين 2014 و2018 في مجال التجارة الخارجية بالهبوط في الصادرات والواردات العربية بنسب متفاوتة حيث يبين لنا الجدول التالي قيم الصادرات والواردات العربية والصادرات والواردات العالمية ووزن التجارة الخارجية العربية من إجمالي التجارة الخارجية العالمية، إضافة إلى معدل التغير النسبي.

جدول رقم 2: التجارة الخارجية العربية الإجمالية في الفترة ما بين 2014-2018 *

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي للفترة (2014 - 2018) (%)
	2014	2015	2016	2017	2018	2014	2015	2016	2017	2018	
الصادرات العربية	1,250.2	862.0	798.0	956.4	1,095.4	-5.2	-31.0	-7.4	19.9	14.5	-8.5
الواردات العربية	930.1	864.3	811.1	808.8	824.6	6.2	-7.1	-6.2	-0.3	1.9	-4.6
الصادرات العالمية	18,935.0	16,482.0	16,843.3	17,730.0	19,180.6	0.8	-13.0	2.2	5.3	8.2	-2.2
الواردات العالمية	19,024.0	16,766.0	17,169.9	18,024.0	19,409.7	0.8	-11.9	2.4	5.0	7.7	-1.8
وزن الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية	6.6	5.2	4.7	5.4	5.7	...	...	...	...	...	...
☆ وزن الواردات العربية من إجمالي الصادرات العالمية	4.9	5.2	4.7	4.5	4.2	...	...	...	...	...	...

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019، برنامج تمويل التجارة العربية، ص 7.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات بلغت 1250,2 **مليار دولار وهي أقل من العام** 2013 **الذي بلغت فيه** 1316 **مليار دولار أمريكي متأثرة بانخفاض أسعار الطاقة العالمية، فيما زادت قيمة الواردات العربية إلى** 930,1 **مليار دولار بعد أن كانت** 860,6 **مليار دولار في سنة** 2013 **وهذا بسبب ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي في بعض الدول العربية، فيما انخفضت مساهمة الصادرات العربية في الصادرات العالمية لتصل إلى** 6,6 **% في سنة** 2014 **مقابل** 7 **% في عام** 2013. **فيما ارتفعت مساهمة الواردات العالمية بصورة طفيفة لتصل إلى** 4,9 **% في** 2014 **بالمقارنة مع** 4,6 **% في** 2013.[1]

أما في سنة 2015 **فقد انخفضت الصادرات الإجمالية العربية إلى** 862 **مليار دولار بنسبة قدرت ب** 31% **بعد أن كانت** 1250,2 **مليار وهذا بسبب الانخفاض الكبير في أسعار الطاقة العالمية وانخفضت مساهمة الصادرات العربية في الصادرات العالمية لتصل إلى** 5,2% **بعد أن كانت** 6,6% **في سنة** 2014، **بالنسبة للواردات العربية فقد انخفضت إلى** 864,3 **مليار دولار (بنسبة** 7,1%) **عن العام السابق له وهذا بسبب انخفاض مداخيل الصادرات العربية (من أجل الموازنة في الميزان التجاري للدول العربية).**

بقي الانخفاض في الصادرات متواصلا من سنة 2014 **إلى سنة** 2016 **مع ملاحظة بداية ارتفاع**

* **خطأ مطبعي في التقرير بوضع وزن الواردات العربية من إجمالي الصادرات العالمية والأصح هو وزن الواردات العربية من إجمالي الواردات العالمية.**

[1] **التقرير السنوي لسنة** 2015، **برنامج تمويل التجارة العربية، ص** 7.

قيمة الصادرات بداية من سنة 2017 **بنسبة** 19,9% **أي بقيمة** 956,4 **مليار دولار وصولا إلى** 1095,4 **مليار دولار عند سنة** 2018 **بنسبة زيادة** 14,5% **، أما بالنسبة للواردات فقد دام الانخفاض من سنة** 2014 **إلى سنة** 2018 **مع زيادة طفيفة بنسبة** 1,9% **في** 2018 **وهذا بسبب زيادة مداخيل الصادرات ما جعل الدول العربية تستطيع زيادة الإنفاق والاستيراد وهذا راجع لتحسن أسعار النفط العالمية، وارتفاع قيمة الواردات العربية الإجمالية بسبب تأثر مستويات الطلب المحلي نتيجة سياسات تقليص الإنفاق التي اتبعتها بعض الدول العربية.**

ثانيا: التجارة العربية البينية في الفترة ما بين 2014-2018

اتسمت التجارة العربية البينية بالثبات النسبي بالتوازي مع التجارة الخارجية العربية فكل ما نشهد هبوطا في إجمالي التجارة الخارجية نشهد معها هبوطا في قيمة المبادلات التجارة العربية البينية والعكس صحيح. والجدول التالي يبين لنا أداء التجارة العربية البينية في الفترة (2014-2018**)**

الجدول رقم 3: أداء التجارة العربية البينية في الفترة ما بين 2014-2018

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)						معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي للفترة (2014-2018) %
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2014	2015	2016	2017	2018	
متوسط التجارة البينية العربية (1)	119.4	120.6	106.4	98.0	103.2	109.6	1.0	-11.8	-7.9	5.3	6.2	-6.4
الصادرات البينية العربية	116.1	120.8	106.5	97.4	104.9	108.7	4.0	-11.8	-8.6	7.7	3.7	-5.7
الواردات البينية العربية	122.6	120.5	106.4	98.7	101.5	110.5	-1.7	-11.7	-7.2	2.8	8.9	-7.0

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) ÷ 2

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019، برنامج تمويل التجارة العربية، ص 10.

من الجدول نلاحظ أن سنة 2015 **شهدت انخفاضا كبيرا في متوسط التجارة البينية العربية بنسبة** 11,8% **وذلك بانخفاض الصادرات البينية العربية من** 120,8 **مليار دولار سنة** 2014 **إلى** 106,5 **مليار دولار في** 2015 **وتراجع الواردات البينية العربية إلى** 106,4 **مليار دولار بعد أن كانت** 120,5 **مليار دولار**

في سنة 2014 وهذا راجع لانخفاض أسعار الطاقة[1] وخاصة النفط لأن الوقود والمشتقات البترولية تستحوذان على أكثر من نصف مجمل الصادرات السلعية العربية.

فيما شهد عام 2017 وعام 2018 زيادة في متوسط التجارة البينية العربية سواء في جانب الصادرات أو الواردات بنسب 5,3% و6,2% على التوالي، وهذا ما يبين التوازي بين التجارة الخارجية العربية الإجمالية والتجارة العربية البينية، وفيما يلي جدول يبين مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية.

الجدول رقم 4: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الخارجية العربية الإجمالية في الفترة ما بين 2014-2018

	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية	9.7	12.4	12.2	11.0	9.9
نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية	13.0	12.3	12.2	12.5	13.4

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019، برنامج تمويل التجارة العربية، ص 11.

نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات السلعية البينية العربية بمعدل أقل من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات الإجمالية العربية، شهد عام 2018 تراجعا في نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات الإجمالية العربية من 11% إلى 9,9% أما بالنسبة للواردات البينية فقد زادت حصة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية العربية من 12,5% خلال عام 2017 إلى 13,4% عام 2018.[2]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية ... السمات والاتجاهات والتقييم، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة، العدد 01، السنة 2019، ص 9.

[2] التقرير السنوي لسنة 2019، برنامج تمويل التجارة العربية، ص 10.

ثالثا: التجارة العربية البينية للتكتلات العربية الإقليمية في الفترة ما بين 2014-2018

فيما يخص التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية، فقد ارتفعت الصادرات البينية خلال عام 2018 **لمعظم التكتلات العربية، حيث زادت الصادرات البينية لمنطقة التجارة العربية الحرة بنحو** 1,6%، **ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة** 4,4% **واتحاد دول المغرب العربي بحوالي** 9,8% **بينما انخفضت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير بنحو** 54,4%. **وهو ما يبينه الجدول التالي:**

الجدول رقم 5: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية في الفترة ما بين 2014-2018

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)										
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير 2018 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2018 (%)
	2014	2015	2016	2017	2018		2014	2015	2016	2017	2018	
منطقة التجارة الحرة العربية	118,462	105,513	93,776	103,660	105,270	1.6	118,353	108,534	106,895	109,924	107,297	-2.4
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	61,105	57,568	52,909	57,942	60,497	4.4	51,368	52,557	59,748	52,871	58,999	11.6
اتحاد دول المغرب العربي	5,053	4,024	2,962	2,731	2,998	9.8	4,368	2,856	2,674	2,456	2,736	11.4
دول اتفاقية أغادير	1,967	1,883	1,732	1,893	864	-54.4	2,109	2,151	1,751	1,819	2,378	30.7
	المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)					
منطقة التجارة الحرة العربية	9.5	12.3	15.5	16.0	14.0		12.8	12.6	13.2	13.7	13.1	
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	6.2	5.8	7.7	1.3	1.2		9.0	9.4	11.4	10.2	11.7	
اتحاد دول المغرب العربي	4.2	3.5	2.6	2.2	2.3		3.0	2.4	2.2	2.0	2.0	
دول اتفاقية أغادير	2.6	1.7	1.4	1.3	0.5		1.3	1.4	1.2	1.2	1.4	

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والقمر وموريتانيا).
مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الامارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت).
اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).
دول اتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).

المصدر: محمد إسماعيل وجمال قاسم: سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي، 2020، **ص** 6.

وما نلاحظه من الجدول أن الفترة ما بين 2014 **و**2016 **قد شهدت انخفاضا في قيمة كل من الصادرات البينية والواردات البينية لكل التكتلات العربية، وهذا تبعا لما حصل من تراجع وانخفاض في قيمة**

الصادرات والواردات العربية الإجمالية وفي قيمة الصادرات والواردات البينية العربية بسبب ارتباط التجارة البينية للتكتلات الإقليمية العربية بمجمل التجارة الخارجية لكل الدول العربية.

فيما يخص تطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه المجموعات، زادت خلال عام 2018 **حصة الصادرات البينية لدول اتحاد المغرب العربي، بينما تراجعت خلال عام** 2018 **حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لكل من منطقة التجارة الحرة العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ودول اتفاقية أغادير.**

على صعيد الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، فقد سجلت التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى النصيب الأكبر، على الرغم من أن كل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير يشملان في عضويتهما دولا تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية التصديرية، مثل مصر والمغرب وتونس والأردن، إلا أن الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الإجمالية لها، لا تزال عند مستويات منخفضة، لا يمكن مقارنتها بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية.

بالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري، فتتمثل في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في كل من المعادن ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، والآلات والأجهزة الإلكترونية، ومنتجات الصناعة الكيماوية، والورق ومنتجاته، ومنتجات صناعة الأغذية، كما تمثلت أهم السلع المتبادلة في إطار تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والسيارات ووسائل النقل، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما.

على صعيد اتحاد دول المغرب العربي، فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعة الكيماوية، والآلات والأجهزة الإلكترونية، ومنتجات صناعة الأغذية.

فيما يخص اتفاقية أغادير فقد تضمنت أهم السلع المتبادلة كل من منتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات الخضراوات، والآلات والأجهزة الإلكترونية، ومنتجات صناعة الأغذية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما.[1]

وبالنظر إلى تطور الأداء العربي في مجال التجارة الخارجية بشقيها السلعي والخدمي يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات أبرزها ما يلي:[2]

[1] **محمد إسماعيل و جمال قاسم، سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي، 2020، ص 6.**

[2] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص ص 10، 11.**

- على مستوى الأداء الكلي، يعد الاقتصاد العربي مفتوحا بتجاوز حصة التجارة السلعية 80% من الناتج المحلي الإجمالي.

- تعاني التجارة العربية من استمرار تركز الصادرات في توليفة من السلع الأولية تشمل بالخصوص الوقود، وتركز الواردات في مجموعة من السلع المصنعة، مع زيادة حصة الدول الآسيوية الشريك التجاري الأول للدول العربية بحصة تقترب من ثلثي تجارتها الخارجية.

- من اللافت أن معظم الدول العربية لم تواكب التطور التكنولوجي السريع في التجارة والذي أدى لارتفاع التجارة الإلكترونية بنسبة 44% في السنوات الخمس الماضية لتبلغ 28 تريليون دولار، ويرجع ذلك إلى عدم تطور بنيتها الإلكترونية والرقمية، والإطار القانوني والتنظيمي، واستمرار هيمنة الحكومات على قطاع الاتصالات.

- لا زالت التجارة العربية تعاني من عوائق عديدة أهمها: ارتفاع نسبي للتعريفة الجمركية، وخصوصا في البلدان غير النفطية والقيود غير الجمركية العديدة التي ترفع من تكاليف التجارة، لا سيما إذا ما علمنا أن تكاليف تصدير السلع غير النفطية العربية تمثل مابين 20% إلى 40% من سعر تسليمها النهائي، كما أن تكلفة التجارة العربية البينية العربية مرتفعة جدا مقارنة مع التجارة البينية الأوروبية.

- تواجه التجارة في بعض الدول العربية وخصوصا خلال السنوات القليلة الماضية تحديات سياسية مهمة تعوق انسياب حركة السلع عبر الحدود وأسهمت خلال تلك الفترة في حدوث تراجع حاد للتدفقات التجارية بنسب متباينة حسب مستوى التحديات السياسية وطبيعتها التي تشمل الحروب والنزاعات والعقوبات والحواجز السياسية الأخرى بلغت في المتوسط 40% جراء تأثيراتها السلبية المباشرة وغير المباشرة.

المطلب الثاني: تطور الوكالات الوطنية لتمويل التجارة الخارجية العربية والخدمات التجارية الأخرى في الفترة ما بين 2014-2018

يعتمد برنامج تمويل التجارة الخارجية العربية في تعامله مع متعامليه في الدول العربية على بنوك ومؤسسات مالية محلية يسميها وكالات وطنية، هذه الأخيرة تلعب دور الوسيط بين البرنامج وبين المصدرين والمستوردين العرب عن طريق منح خطوط ائتمانية لهم، إضافة إلى قيام البرنامج بعقد لقاءات للمصدرين والمستوردين العرب.

أولا: تطور الوكالات الوطنية لتمويل التجارة الخارجية في الدول العربية في الفترة ما بين 2014-2018

عمل البرنامج على توضيح شروط الأهلية للوكالات الوطنية من أجل الحصول على التمويل، وفتح قنوات مباشرة معها، كما قام برنامج تمويل التجارة الخارجية العربية بالتعاون مع الوكالات الوطنية لضمان تقديم خدماته بأحسن صورة ولتوسيع أنشطته، والاستفادة منها في كافة الدول العربية حيث يعكس تطور الوكالات الوطنية في الدول العربية الأداء المالي للبرنامج ونشاطه المتزايد في تمويل التجارة الخارجية العربية.[1]

وسنحاول توضيح هذا التطور من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 6: تطور الوكالات الوطنية في الدول العربية خلال الفترة ما بين 2014-2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الوكالات الوطنية	207	210	216	214	217

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير برنامج تمويل التجارة العربية من 2014 إلى 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الوكالات الوطنية بلغ في سنة 2014، 207 وكالة وطنية منتشرة في 19 دولة عربية و5 دول أجنبية وتم خلال هذا العام تعيين ثلاث وكالات وطنية جديدة هي:[2] الاعتماد الوطني في الجمهورية اللبنانية، البنك الأهلي المصري في المملكة المتحدة وبنك البركة-تونس- في الجمهورية التونسية.

وقد ارتفع عدد هذه الوكالات في سنة 2015 إلى 210 وكالة وطنية منتشرة في 19 دولة عربية و5 دول أجنبية بإضافة 4 وكالات جديدة هي:[3] مصرف الريان في دولة قطر، البنك الإسلامي الأردني، في المملكة الأردنية الهاشمية، بنك بروه في دولة قطر ومصرف قطر الإسلامي الخرطوم في جمهورية السودان.

كما ارتفع عدد هذه الوكالات في 2016 إلى 216 وكالة وطنية منتشرة في 19 دول عربية و5 دول أجنبية عن طريق تعيين 7 وكالات وطنية جديدة هي:[4] بنك بلوم مصر ومصرف أبو ظبي الإسلامي في جمهورية مصر العربية، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في

[1] عمر لعبيني وسميحة بن محياوي، مرجع سابق، ص ص 196، 197.

[2] التقرير السنوي لسنة 2014، برنامج تمويل التجارة العربية، ص 14.

[3] التقرير السنوي لسنة 2015، برنامج تمويل التجارة العربية، ص 14.

[4] التقرير السنوي لسنة 2016، برنامج تمويل التجارة العربية، ص 15.

إفريقيا في دولة السودان، مصرف السلام البحرين في مملكة البحرين، وزارة الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية والبنك العربي المتحد في دول الإمارات العربية المتحدة.

كما واصل صندوق النقد العربي تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج من خلال تعيين وكالتين وطنيتين هما:[1] المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية(المصرف) في دولة الإمارات العربية المتحدة والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في الجمهورية التونسية، وبذلك أصبح عدد الوكالات الوطنية المعتمدة للبرنامج بنهاية عام 2017: 214 وكالة وطنية موزعة على 19 دولة عربية و5 دول أجنبية (انخفض عدد الوكالات الوطنية في 2017 نتيجة عملية دمج بعض البنوك).

وواصل الصندوق خلال سنة 2018 تعاونه الوثيق مع البرنامج في تقديم خدماته المتخصصة من خلال ارتفاع عدد الوكالات الوطنية إلى 217 بتعيين 4 وكالات جديدة هي:[2] بنك الاستثمار الفلسطيني في دولة فلسطين، وزارة المالية والميزانية في جزر القمر، بنك عودة-فرنسا في دولة الجمهورية الفرنسية والبنك الأهلي الكويتي- مصر في جمهورية مصر العربية، لتصبح الوكالات الوطنية منتشرة في 20 دولة عربية 5 دول أجنبية.

وبملاحظة هذه الأرقام ومقارنتها مع دراسة عمر لعبيني وسميحة بن محياوي لتطور الوكالات الوطنية في الفترة (2003-2012) نستطيع أن نلاحظ التطور في عدد الوكالات الوطنية حيث أن أكبر عدد من الوكالات الوطنية في الفترة(2003-2012) كان 200 وكالة وطنية خلال سنة 2012 ووصوله إلى 217 وكالة كأقصى حد (رغم دمج بعض البنوك) في الفترة من 2014 إلى 2018، وهذا دليل على عمل صندوق النقد العربي ونشاط برنامج تمويل التجارة العربية المتزايد في تمويل التجارة الخارجية ومجهوداتهما في توسيع عمليات تمويل التجارة الخارجية العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع وانتشار عدد الوكالات الوطنية يساعد على توسيع نطاق نشاط البرنامج وتوفير خيارات أكبر للمتعاملين في التجارة الخارجية كالمصدرين والمستوردين العرب.[3]

ثانيا: نشاط برنامج تمويل التجارة العربية في مجال الخدمات التجارية الأخرى:

حرص برنامج تمويل التجارة العربية منذ إنشائه على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات التجارية الأخرى إضافة إلى تمويل عمليات التجارة الخارجية.

فالبرنامج أنشأ شبكة معلومات التجارة العربية بهدف توفير المعلومات الآنية والموثوقة للمتعاملين

---

[1] التقرير السنوي لسنة 2017، برنامج تمويل التجارة العربية، ص 15.

[2،3] التقرير السنوي لسنة 2018، برنامج تمويل التجارة العربية، ص 15.

[3] الملحق رقم 03.

والمهتمين في قطاع التجارة والأعمار بالدول العربية، واستكمل البرنامج بناء المركز الرئيسي للشبكة في مقره وربطه بعدد 30 نقطة ارتباط منتشرة في معظم الدول العربية بفرض إيصال خدمات الشبكة إلى كافة المهتمين والمتعاملين بالتجارة العربية على المستوى الإقليمي للدول العربية، وتتمثل أهم خدمات شبكة معلومات التجارة العربية في توفير المعلومات عن الأسواق العربية وسبل النفاذ إليها بجانب فرص المتاجرة وعناوين المتعاملين بالتجارة العربية من مصدرين ومستوردين ومصنعين، إضافة إلى خدمات معلوماتية متفرقة، ويؤمن البرنامج هذه الخدمات من خلال موقعه على شبكة الانترنت atfp.org.ae، ذلك لاهتمام البرنامج بضرورة إبقاء الشبكة دليلا آنيا إلى الأسواق العربية.[1]

ويقوم البرنامج بالترويج للتجارة العربية من خلال تنظيم لقاءات للمصدرين والمستوردين العرب العاملين في قطاعات محددة، وترتيب لقاءات ثنائية لبحث إمكانية التبادل التجاري والاستثماري ودراسة إمكانيات إنشاء تعاون تجاري إقليمي متواصل في مجال التجارة والتسويق.

إضافة إلى الخدمات السابقة يقوم البرنامج بتحديث دوري لقوائم إحصاءات التجارة الخارجية للدول العربية المستفادة من البيانات التي يصدرها صندوق النقد العربي، وكذلك المتوفرة من جانب مركز التجارة الدولية، إلى جانب المشاركة في عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية المتعاملة في تمويل وترويج التجارة.

المطلب الثالث: تطور عمليات تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة مابين 2014-2018

بخصوص مساهمة صندوق النقد العربي في رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه وحتى نهاية عام 2019، حوالي 17,3 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 22,9 مليار دولار أمريكي، ووافق البرنامج خلال الفترة المذكورة على تمويل 16,9 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 16,3 مليار دولار أمريكي.[2]

أولا: النشاط الإقراضي لصندوق النقد العربي في الفترة ما بين 2014-2018:

يقوم صندوق النقد العربي سنويا بمنح قروض متنوعة للدول العربية من أجل دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في الدول الأعضاء المقترضة، وبهدف مساعدة هذه الدول على إرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي الكلي ومعالجة اختلال موازين مدفوعاتها انطلاقا من دوره المحدد باتفاقية إنشائه.

[2] التقرير السنوي لسنة 2019، صندوق النقد العربي، ص 10.

حيث منح الصندوق خلال عام 2014 حوالي 56,5 مليون دينار عربي حسابي[1]* أي ما يعادل نحو 246 مليون دولار أمريكي، وتمثلت القروض الممنوحة خلال عام 2014 في قرضين ممتدين تم تقديمهما لكل من موريتانيا واليمن.

بالنسبة للقرض الممتد المقدم لموريتانيا، بلغت قيمته 20 مليون دينار عربي حسابي(87 مليون دولار أمريكي)، فيما كان القرض المقدم إلى اليمن بقيمة حوالي 36,5 مليون دينار عربي حسابي(159 مليون دولار أمريكي).[2]

وقدم الصندوق خلال عام 2015 أربعة قروض لدوله الأعضاء، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 191,2 مليون دينار عربي حسابي(نحو 800 مليون دولار أمريكي)، تمثلت في قرض تسهيل تصحيح هيكلي في قطاع مالية الحكومة للمملكة الأردنية الهاشمية قيمته 13,285 مليون دينار عربي حسابي(نحو 55,4 مليون دولار أمريكي) وقرض ممتد لجمهورية السودان بقيمة 39,9 مليون دينار عربي حسابي(نحو 166 مليون دولار أمريكي) وقرضين: تلقائي وتسهيل تصحيح هيكلي في القطاع المالي والمصرفي لجمهورية مصر العربية بقيمة 78,88 مليون دينار عربي حسابي(حوالي 330 مليون دولار أمريكي) للقرض تسهيل التصحيح الهيكلي و59,16 مليون دينار عربي حسابي(نحو 250 مليون دولار أمريكي) للقرض التلقائي.[3]

وخلال سنة 2016 منح الصندوق ثلاثة قروض لدوله الأعضاء تمثلت في: قرض تعويضي لموريتانيا قيمته 12,34 مليون دينار عربي حسابي(حوالي 50 مليون دولار أمريكي)، وقرض تلقائي للمملكة الأردنية الهاشمية ب 9,964 مليون دينار عربي حسابي(نحو 40 مليون دولار أمريكي)، بالإضافة إلى قرض تعويضي لجمهورية مصر العربية بقيمة 81,82 مليون دينار عربي حسابي(نحو 330 مليون دولار أمريكي)، أي بلغت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة خلال سنة 2016 حوالي 104,124 مليون دينار عربي حسابي(نحو 240 مليون دولار أمريكي).[4]

كما قدم الصندوق خلال عام 2017 قرضين لدوله الأعضاء تمثلا في: قرض تعويضي للمملكة الأردنية الهاشمية بقيمة 13,4 مليون دينار عربي حسابي بما يعادل حوالي 56 مليون دولار أمريكي، وقرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي للمملكة المغربية بقيمة 69,5

---

* الدينار العربي الحسابي عملة الأساس الرسمية لصندوق النقد العربي، وتم تثبيت سعر صرفه من قبل الصندوق بما يعادل 3 وحدات من حقوق السحب الخاصة المحددة من قبل صندوق النقد الدولي.

[2] التقرير السنوي لسنة 2014، صندوق النقد العربي، ص 11.

[3] التقرير السنوي لسنة 2015، صندوق النقد العربي، ص 10.

[4] التقرير السنوي لسنة 2016، صندوق النقد العربي، ص 11.

مليون دينار عربي حسابي تعادل نحو 293 مليون دولار أمريكي، أي تم منح 82,9 مليون دينار عربي حسابي بما يعادل 352 مليون دولار أمريكي كقيمة إجمالية للقروض المقدمة خلال العام المذكور.[1]

وفي سنة 2018 منح الصندوق خمسة قروض لدوله الأعضاء تمثلت ثلاث قروض بإطار تسهيل تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لكل من جمهورية السودان بقيمة بلغت 22,8 مليون دينار عربي حسابي وجمهورية مصر العربية بقيمة 87,7 مليون دينار عربي حسابي والجمهورية التونسية بقيمة 18,532 مليون دينار عربي حسابي، وقرضين تعويضيين لكل من المملكة المغربية بقيمة 41,125 مليون دينار عربي حسابي والجمهورية التونسية بقيمة 18,532 مليون دينار عربي حسابي، بلغت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة خلال العام المذكور نحو 188,689 مليون دينار عربي حسابي(بما يعادل حوالي 793 مليون دولار أمريكي)[2]، والجدول التالي يوضح هذه القروض:

[1] التقرير السنوي لسنة 2017، صندوق النقد العربي، ص 12.

[2] التقرير السنوي لسنة 2018، صندوق النقد العربي، ص 12.

جدول رقم 7: تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنويا في الفترة ما بين 2014-2018

الوحدة: مليون دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	ممتد	تعويضي	تصحيح هيكلي	تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي السنة
2014	1	موريتانيا		20				
	2	اليمن		36,51				
				56.51				56.51
2015	1	الأردن				13.285		
	2	مصر				78.88		
	3	مصر	59.16					
	4	السودان		39.9				
			59.16	39.9		92.165		191.225
2016	1	الأردن	9.964					
	2	موريتانيا			12.34			
	3	السودان			81.82			
			9.964		94.16			104.124
2017	1	الأردن			13.4			
	2	المغرب				69.5		
					13.4	69.5		82.9
2018	1	تونس			18.532			
	2	تونس					18.532	
	3	السودان					22.8	
	4	مصر					87.7	
	5	المغرب			41.125			

							129.032	188.689
المجموع			69.124	96.41	167.217	161.665	129.032	623.448

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لصندوق النقد العربي في الفترة (2014-2018)

ثانيا: تطور عمليات التمويل للتجارة الخارجية في الدول العربية في الفترة ما بين 2014-2018

توزع نشاط برنامج تمويل التجارة العربية في الفترة ما بين 2014 و2018 كالتالي:

بلغت قيمة طلبات التمويل الواردة للبرنامج خلال عام 2014 من وكالاته الوطنية في مختلف الدول العربية 802 مليون دولار أمريكي وبلغت قيمة السحوبات من خطوط الائتمان 797 مليون دولار أمريكي، كما بلغ رصيد خطوط الائتمان في نهاية عام 2014 رصيد 631 مليون دولار أمريكي، كما تم التوقيع خلال هذا العام على 29 اتفاقية خط ائتمان غير معزز وزيادة مبالغ 3 اتفاقيات خطوط ائتمان غير معززة بقيمة إجمالية بلغت 881 مليون دولار أمريكي.[1]

وفي عام 2015 بلغت قيمة طلبات التمويل التي وردت إلى البرنامج من وكالاته الوطنية 806 مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة السحوبات من خطوط الائتمان 808 مليون دولار أمريكي، كما بلغ رصيد خطوط الائتمان في نهاية العام مبلغ 565 مليون دولار أمريكي، وتم توقيع 6 اتفاقيات خطوط ائتمان غير معززة وزيادة مبالغ 3 اتفاقيات خطوط ائتمان غير معززة بقيمة إجمالية بلغت 131 مليون دولار أمريكي، ويعود الانخفاض مقارنة بسنة 2014 إلى أن صلاحية اتفاقيات خطوط الائتمان أصبحت عامين بدلا من عام واحد.[2]

أما في سنة 2016 فقد بلغت قيمة طلبات التمويل الواردة للبرنامج من وكالاته الوطنية 1110 مليون دولار وقيمة السحوبات من خطوط الائتمان 1107 مليون دولار، فيما بلغ رصيد خطوط الائتمان 715 مليون دولار في نهاية عام 2016 وتم أيضا توقيع 24 اتفاقية خط ائتمان معزز واتفاقيتي مرابحة رئيسية وزيادة مبالغ 5 اتفاقيات خط ائتمان غير معزز بقيمة إجمالية بلغت 891 مليون دولار أمريكي.[3]

وبلغت قيمة طلبات التمويل على خطوط الائتمان التي وردت للبرنامج خلال عام 2017 من وكالاته الوطنية في مختلف الدول العربية 1200 مليون دولار أمريكي[4]، وبلغت قيمة السحوبات من خطوط الائتمان 1121 مليون دولار، كما بلغ رصيد خطوط الائتمان 845 مليون دولار، وتم توقيع 13 اتفاقية خط ائتمان

[1] التقرير السنوي لسنة 2014، برنامج تمويل التجارة العربية، ص 12.

[2] التقرير السنوي لسنة 2015، برنامج تمويل التجارة العربية، ص 12.

[3] التقرير السنوي لسنة 2016، برنامج تمويل التجارة العربية، ص 12.

[4] التقرير السنوي لسنة 2017، برنامج تمويل التجارة العربية، ص 12.

غير معزز وزيادة مبلغ اتفاقية خط ائتمان غير معزز واحدة بقيمة إجمالية بلغت 596 مليون دولار أمريكي.

وواصل البرنامج نشاطه التمويلي في سنة 2018 حيث بلغت قيمة طلبات التمويل على خطوط الائتمان 1281 مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة السحوبات من خطوط الائتمان 1299 مليون دولار، كما بلغ رصيد خطوط الائتمان 888 مليون دولار.

وفي عام 2018 أيضا تم توقيع 18 اتفاقية خط ائتمان غير معزز وزيادة مبلغ اتفاقيتي خط ائتمان غير معزز بقيمة إجمالية بلغت 652 مليون دولار وتوقيع ثلاث اتفاقيات مرابحة بقيمة إجمالية بلغت 55 مليون دولار.[1]

والجدول التالي يوضح أرقام نشاط التمويل لبرنامج تمويل التجارة العربية في الفترة (2014-2018)

الجدول رقم 8: نشاط التمويل السنوي لبرنامج التجارة العربية في الفترة ما بين 2014-2018

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
قيمة طلبات التمويل	802	806	1110	1200	1281	5199
قيمة السحوبات	797	808	1107	1121	1299	5132
قيمة رصيد خطوط الائتمان	631	565	715	845	888	3644
عدد الاتفاقيات الموقعة	29	6	24	13	18	90
عدد الزيادات في الاتفاقيات	3	3	5	1	2	14
عدد اتفاقيات المرابحة	0	0	2	0	3	5
القيمة الإجمالية للاتفاقيات	881	131	891	596	707	3206

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة

[1] التقرير السنوي لسنة 2018، برنامج تمويل التجارة العربية، ص 12.

ما نلاحظه من الجدول هو التطور التدريجي سنويا في الفترة من 2014 **إلى** 2018 **وهذا يدل على توسيع نشاط برنامج تمويل التجارة الخارجية العربية ومن ورائه صندوق النقد العربي ودعمه للتجارة الخارجية العربية في هذه الفترة التي بلغت فيها طلبات التمويل حوالي** 5,2 **مليار دولار أمريكي وبرصيد سحوبات بلغ أكثر من** 5,1 **مليار دولار أمريكي وتم توقيع** 90 **اتفاقية خط ائتمان غير معزز وزيادة مبالغ** 14 **اتفاقية ائتمان غير معزز و**5 **اتفاقيات مرابحة بمبلغ إجمالي وصل إلى أكثر من** 3,2 **مليار دولار أمريكي وهذا ما يعطي المصداقية والأهمية الكبرى لصندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية العربية عن طريق برنامج تمويل التجارة العربية.**

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ أن باشر هذا البرنامج عمله مطلع عام 1991 **وحتى نهاية عام** 2018 **بلغ مجموع قيمة طلبات التمويل** 16194 **مليون دولار أمريكي لصفقات تجارية قيمتها** 21532 **مليون دولار، وقد وافق البرنامج على تحويل ما قيمته** 15768 **مليون دولار أمريكي كما تم توقيع** 737 **اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية** 13491 **مليون دولار، وقد تم سحب مبلغ** 15196 **مليون دولار مقابلها وسدد منها مبلغ** 14308 **مليون دولار أمريكي، وهذا ما يعطينا دلالة على أن البرنامج في الفترة مابين** 2014 **و**2018 **تطور تطورا كبيرا في نشاطه التمويلي للتجارة العربية.**

خلاصة الفصل:

تعرضنا في هذا الفصل إلى دراسة تحليلية إلى صندوق النقد العربي، وتمويله للتجارة الخارجية العربية من خلال إلقاء نظرة عامة على صندوق النقد العربي وهيكله التنظيمي، ومهامه وأهدافه والقروض التي يقدمها، ثم تم الإطلاع على برنامج تمويل التجارة العربية الذي يساهم فيه صندوق النقد العربي، وهو من قام بتأسيسه، وأسلوب التمويل فيه، وأهداف هذا البرنامج وأهميته، وأخيرا تطرقنا إلى دور صندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية العربية في الفترة (2014-2018) من خلال تطورات التجارة الخارجية العربية، وتطور الوكالات الوطنية وعمليات التمويل لبرنامج تمويل التجارة الخارجية العربية وقد استخلصنا النتائج التالية:

- صندوق النقد العربي هو المؤسسة النقدية الوحيدة في المنطقة العربية، وهو ما يعطيه مزايا نسبية، لأهمية الدور الذي يلعبه كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وحتى التجارية.

- برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة تهدف إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية، وتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمنتج والمصدر العربي من خلال المساهمين فيه وأولهم صندوق النقد العربي.

- يلعب صندوق النقد العربي دورا مهما في تمويل التجارة الخارجية العربية من خلال البرنامج الخاص بتمويل التجارة العربية، والذي أسسه ويعتبر المساهم الأول فيه، والذي استطاع من خلاله أن يحقق العديد من الإنجازات، والتي يأتي في طليعتها الزيادة في رأس مال البرنامج، وتوفير التمويل لصادرات الدول العربية إلى جميع دول العالم، واستحداث أدوات تمويل جديدة وتسهيلات ائتمانية ممولة وغير

ممولة، إضافة إلى عمليات المشاركة في المخاطر في سبيل دعم التجارة العربية وتنميتها وتوسيع استفادة المعنيين بالتجارة في جميع الدول العربية من التسهيلات الائتمانية والخدمات التجارية الأخرى، وعلى رأسها شبكة معلومات التجارة وترويج التبادل التجاري بين الدول العربية وفتح أسواق جديدة للمصدرين العربي إلى الدول الإفريقية وعقد لقاءات بين المصدرين والمستوردين من اجل تبادل المعلومات والخبرات.

الخاتمة

الخاتمة:

إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تعتبر حاليا أحد معالم الاقتصاد العالمي الحديث، ووجها رئيسيا من أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى أن المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي يتوليان الدعوة إلى هذه التكتلات ويشرفان عليها، وقد سعت الدول النامية ومنها الدول العربية في إطار هذه التطورات إلى الدخول في هذه التكتلات من اجل الاستفادة مما تحققه من مزايا، بهدف تنمية مبادلاتها التجارية، والاستفادة من مصادر جديدة لتمويل هذه المبادلات وفتح المجال أمام التجارة الخارجية العربية للتوسع، وهو ما تجلى في هذه الدراسة من خلال صندوق النقد العربي الذي يعتبر مصدرا مميزا لتمويل التجارة الخارجية العربية للدول العربية خاصة من الجوانب التمويلية، وإعطائه اهتماما كبيرا لتنمية المبادلات التجارية التي تعتبر مدخلا رئيسيا لتحقيق تكامل اقتصادي عربي، وزيادة حصة التجارة العربية البينية وإعطاء المجال للمصدر العربي من خلال فتح الأسواق أمامه.

نتائج الدراسة:

بعد التعرض للموضوع وتحليله خرجنا بجملة من النتائج وهي:

- **التكتلات الاقتصادية الإقليمية هي سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول المتكتلة فيه، بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد ككل بصفة عامة، وفي المبادلات التجارية بصفة خاصة، وتحسين قدرتها على المنافسة وإعطائها زادا إضافيا في المفاوضات التجارية وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى حول توجه وسعي الدول نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية وإيجاد الدعم الذي تبحث عنه.**
- **تعد المؤسسات المالية والنقدية الإقليمية من أهم المصادر التي تمول التجارة الخارجية (مثل صندوق النقد العربي)، ولهذا تسعى الدول إلى الدخول في التكتلات الاقتصادية الإقليمية للاستفادة من هذه المصادر وتحويلها لدفع وتطوير وتنمية مبادلاتها التجارية الخارجية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية حول أن المؤسسات المالية الدولية من مصادر التمويل الدولي للدول.**
- **دخلت الدول العربية كغيرها من الدول النامية في العالم في تكتلات اقتصادية إقليمية من أجل الاستفادة من هذه التكتلات، رغم الفشل النسبي في تحقيق تكامل اقتصادي عربي تام، وتطوير مجال التجارة الخارجية العربية المعتمد بالأساس على تصدير المواد الخام كالبترول واستيراد السلع المصنعة.**
- **يساهم صندوق النقد العربي في تنمية المبادلات التجارية العربية، ويقوم بتوفير جانب من التمويل اللازم للتجارة الخارجية من خلال البرنامج الذي أسسه، وهو برنامج تمويل التجارة العربية.**
- **يقوم برنامج تمويل التجارة العربية بتمويل عمليات التجارة الخارجية للدول العربية عبر خطوط ائتمان، ويتعامل بآلية ترتكز على التعامل مع المصدرين والمستوردين العرب من خلال وكالات**

وطنية هي عبارة عن بنوك ومؤسسات مالية محلية موجودة في الدول العربية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة حول أسلوب التمويل في صندوق النقد العربي والبرامج التي أسسها لتمويل التجارة الخارجية.

- يقدم برنامج تمويل التجارة العربية ومن وراءه صندوق النقد العربي العديد من القروض سنويا للدول العربية لتنمية مبادلاتها التجارية والتي قدرت بأكثر من 5 مليار دولار في خمس سنوات، إضافة إلى مجموعة من الخدمات الأخرى في المجال التجاري كتوفير شبكة معلومات من اجل الترويج للتجارة العربية وعقد لقاءات مع المصدرين والمستوردين العرب، ودعم التجارة العربية البينية من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة حول حجم عمليات التمويل الخاصة بصندوق النقد العربي.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة التي توصلنا إليها، يكون بمقدورنا تقديم التوصيات التالية:

- وجب توفير الإرادة السياسية بالدرجة الأولى من جانب الدول العربية من أجل تحقيق تكتل اقتصادي عربي يساهم في تطوير التجارة الخارجية العربية والاقتصاد العربي.
- يتعين على الدول العربية اتباع سياسات اقتصادية موحدة ومتكاملة سعيا نحو دعم التنافسية، عبر دمج الاقتصادات المحلية في المنظومة الاقتصادية الإقليمية.
- حث الدول العربية على التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وتطوير بنيتها الإلكترونية والرقمية خاصة في المجال التجاري، مثل الاعتماد على النوافذ الواحدة (كتجربة الإمارات العربية المتحدة).
- خفض التعريفة الجمركية خاصة في الدول العربية غير النفطية، وخفض القيود غير الجمركية العديدة التي ترفع من تكاليف التجارة.
- تفعيل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول العربية من أجل زيادة منسوب التجارة العربية البينية.
- تشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات القدرة التصديرية بالدول العربية.
- تعزيز منطقة التجارة الحرة العربية، والانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي وعلى مختلف التكتلات التجارية الدولية الكبرى، خاصة الاتحاد الأوربي والأسيان.
- رفع الحواجز الجمركية أمام الصادرات العربية لتسهيل وصولها إلى وجهتها إلى الأسواق الخارجية.
- وجب على صندوق النقد العربي إعطاء أهمية أكبر للتجارة الخارجية من خلال الاستثمار أكثر في برنامج تمويل التجارة العربية وزيادة رأس مال البرنامج والمبالغ المخصصة لتنمية المبادلات التجارية العربية كل ما استطاع إلى ذلك، وتطوير استراتيجيات جديدة وحديثة لرفع

كفاءة وتنافسية المصدر العربي وزيادة حصة التجارة العربية البينية عن طريق إعطاء الأولوية للمبادلات التجارية العربية– العربية.

قائمة المراجع

والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: الكتب

1. رشدي سيد سالم: إدارة التمويل الدولي أسسه ونظرياته، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
2. السريتي محمد أحمد و الخضراوي فتحي خليل أحمد: الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار فاروس العلمية، الإسكندرية مصر، 2017.
3. عبد المجيد إكرام: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، مكتبة مديولى، القاهرة مصر، 2002.
4. عفيفي حاتم سامي: قضايا معاصرة في التجارة الدولية: الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005.
5. عوض الله زينب حسين: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.
6. عوض الله زينب حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
7. المؤمني ياسر و مطر موسى سعيد وشقيري نوري موسى، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
8. محمد خالد جميل: أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

ثانيا: المواد والتقارير والنشرات

أ- المواد:

1. المادة الثانية، النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، المعدل بموجب القرار رقم 07/2013، الصادر بتاريخ 30 جوان 2013 عن الجمعية العمومية 24.
2. المادة الخامسة، النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، المعدل بموجب القرار رقم 07/2013، الصادر بتاريخ 30 جوان 2013 عن الجمعية العمومية 24.
3. المادة السادسة، النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، المعدل بموجب القرار رقم 07/2013، الصادر بتاريخ 30 جوان 2013 عن الجمعية العمومية 24.

4. المادة التاسعة، النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، المعدل بموجب القرار رقم 2013/07، الصادر بتاريخ 30 جوان 2013 عن الجمعية العمومية 24.

5. المادة العاشرة، النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، المعدل بموجب القرار رقم 2013/07، الصادر بتاريخ 30 جوان 2013 عن الجمعية العمومية 24.

6. المادة الثانية عشر، النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، المعدل بموجب القرار رقم 2013/07، الصادر بتاريخ 30 جوان 2013 عن الجمعية العمومية 24.

ب- التقارير:

1. التقرير السنوي لسنة 2014، برنامج تمويل التجارة العربية.
2. التقرير السنوي لسنة 2015، برنامج تمويل التجارة العربية.
3. التقرير السنوي لسنة 2016، برنامج تمويل التجارة العربية.
4. التقرير السنوي لسنة 2017، برنامج تمويل التجارة العربية.
5. التقرير السنوي لسنة 2018، برنامج تمويل التجارة العربية.
6. التقرير السنوي لسنة 2019، برنامج تمويل التجارة العربية.
7. التقرير السنوي لسنة 2014، صندوق النقد العربي.
8. التقرير السنوي لسنة 2015، صندوق النقد العربي.
9. التقرير السنوي لسنة 2016، صندوق النقد العربي.
10. التقرير السنوي لسنة 2017، صندوق النقد العربي.
11. التقرير السنوي لسنة 2018، صندوق النقد العربي.
12. التقرير السنوي لسنة 2019، صندوق النقد العربي.

ت- النشرات:

1. إسماعيل محمد و قاسم جمال ، سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي، 2020.
2. دون ذكر الكاتب: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة العربية... السمات والاتجاهات والتقييم، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة، العدد 01، السنة 2019.

ثالثا: المقالات

1. **بن زكري بن علو مديحة و شيبان نصيرة: دور إعادة تأطير وإصلاح التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري التجارة الخارجية من التقييد للتحرير، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2019.**
2. **تواتي بن علي فاطمة: استثمار مزايا التجمعات العربية الإقليمية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2013.**
3. **سالم إلياس: التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي–اتحاد المغرب العربي أ نموذجا– المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، جامعة الجزائر3، 2012.**
4. **طالم صالح: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي، مجلة المعيار، العدد 16، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، ديسمبر 2016.**
5. **لعبيني عمر، بن محياوي سميحة ، مساهمة صندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جانفي 2014.**
6. **هلالي أحمد و عياد ليلى: تحديات الاقتصاد العربي في ظل تكتلات اقتصادية دولية، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 01، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، مارس 2020.**

رابعا: المذكرات

1. **بن باره بوزيد: أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المبادلات التجارية البينية "دراسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013/2014.**
2. **بوحبل عز الدين: أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة 2007–2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018/2019.**

3. حماشي زين الدين: انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2012.
4. حملاوي سكينة: انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي" أزمة اليورو"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2017.
5. روابح عبد الرحمان: أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي دراسة قياسية للفترة (2000-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2018.
6. شحاب نوال: أثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2009/2010.
7. الشرع العالية: أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010/2011.
8. مصراوي منيرة: تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2016/2017.

خامسا: الملتقيات

1. لطرش ذهبية وكتاف شافية وحراق سمية: دور العولمة المالية في إعادة تشكيل جغرافيا التمويل الدولي، ملتقى وطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 11-12/02/2019.

سادسا: المحاضرات

1. **جوادي نور الدين: التجارة الدولية قراءة مفاهيمية عامة، محاضرات لطلبة تخصص التجارة والاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر**، 2016/2017.
2. **حناش إلياس: التمويل الدولي، محاضرات لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحى جيجل، الجزائر، 2017/**2018.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1. www.aljazeera.net
2. www.amf.org.ae
3. www.atfp.org.ae
4. www.ar.wikipedia.org
5. www.legal-gcc.org

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: رأس مال صندوق النقد العربي في 31 ديسمبر 2019

رأس المال كما في 31 ديسمبر 2019

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام **	إجمالي المدفوع
1-	المملكة الاردنية الهاشمية	14,850	80	7,795	6,975	14,850
2-	دولة الامارات العربية المتحدة	52,950	300	27,725	24,925	52,950
3-	مملكة البحرين	13,800	80	7,220	6,500	13,800
4-	الجمهورية التونسية	19,275	100	10,113	9,063	19,275
5-	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	116,850	760	61,115	54,975	116,850
6-	المملكة العربية السعودية	133,425	760	69,878	62,788	133,425
7-	جمهورية السودان	27,600	200	14,400	13,000	27,600
8-	الجمهورية العربية السورية	19,875	80	7,120	9,363	16,563
9-	جمهورية الصومال	11,025	80	3,920	5,188	9,188
10-	جمهورية العراق	116,850	760	61,115	54,975	116,850
11-	سلطنة عمان	13,800	80	7,220	6,500	13,800
12-	دولة قطر	27,600	200	14,400	13,000	27,600
13-	دولة الكويت	88,200	500	46,200	41,500	88,200
14-	الجمهورية اللبنانية	13,800	100	7,200	6,500	13,800
15-	دولة ليبيا	37,035	186	19,427	17,423	37,035
16-	جمهورية مصر العربية	88,200	500	46,200	41,500	88,200
17-	المملكة المغربية	41,325	200	21,688	19,438	41,325
18-	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	13,800	80	7,220	6,500	13,800
19-	الجمهورية اليمنية	42,450	280	16,535	19,975	36,790
20-	دولة فلسطين*	5,940	-	-	-	-
21-	جمهورية جيبوتي	675	5	245	313	563
22-	جمهورية القمر المتحدة	675	5	245	313	563
	المجموع	**900,000**	**5,336**	**456,979**	**420,710**	**883,025**

* تم تأجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

** التحويل من الاحتياطي العام إلى رأس المال تم على مرحلتين:

الأولى: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تم رسملة جزء من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال الذي كان مصرّحاً به انذاك والبالغ 271.7 مليون دينار عربي حسابي.

الثانية: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2013 تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي، والاكتتاب بنصف الزيادة وبقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي بنفس نسب الحصص المكتتب بها، وتم تسديد نصف الاكتتاب من خلال رسملة الاحتياطيات والنصف المتبقي والبالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي يتم تسديده نقداً من قبل الدول الأعضاء وعلى خمسة أقساط سنوية متساوية بدءاً من أبريل 2014.

الملحق رقم 02: المساهمون في برنامج تمويل التجارة العربية

المساهمــون

صنـدوق النقـد العربـي	أبوظبـي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	الكويـت
بنـك الجـزائر	الجزائـر
المؤسسة العربية المصرفيـة	المنامة
مصـرف ليبيا المركـــزي	طرابلـس
البنـك المركـزي المصـري "وممثلا عن مجموعة من البنوك العاملة في مصر"	القاهرة
بنـك الخليج الدولـي	المنامة
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	الخرطوم
الشركة العربيـة للاستثمـار	الريـاض
البنك المركزي اليمني	صنعاء
المؤسسة العربية لضمان الاستثمـار وائتمان الصادرات	الكويـت
المصـرف التجاري السـوري	دمشـق
البنك المركـزي التونسـي	تونـس
بنـك المغـرب	الربـاط
المصرف الليبي الخارجي	طرابلس
بنك النيلين	الخرطـوم
بنـك الفلاحة والتنميـة الريفيـة	الجزائـر
بنـك الجزائـر الخارجـي	الجزائر
البنـك الوطنـي الجزائـري	الجزائر
القرض الشعبـي الجزائـري	الجزائر
بنـك التنميـة المحليـة	الجزائر
مصـرف الرشيـد	بغـداد
مصـرف الرافديـن	بغـداد
بنـك الرياض	الريـاض
بنـك الاتحـاد الوطنـي	أبوظبـي
المصرف العربـي الدولـي	القاهـرة
بنك صفوة الإسلامي وشركاه	عمّـان
مجموعة سامبا المالية	الرياض
بنـك تونـس العالمـي	تونـس
البنك العربـي ش.م.ع. (فرع أبو ظبي)	أبو ظبي
البنك الأهلـي التجاري (المملكة العربية السعودية)	جـدة
البنك الأهلـي الكويتـي	الكويت
البنك المغربي للتجارة الخارجيـة	الدار البيضاء
البنك التجـاري الكويتـي	الكويـت
بنـك الكويـت الوطنـي	الكويـت
البنك الأهلي المتحد (مملكة البحرين)	المنامة
البنك العربـي الإفريقي الدولـي	القاهـرة
البنك الشعبـي المركـزي	الدار البيضاء
بنك الإمارات دبي الوطني	دبـي
بنـك بيبلـوس	بيروت
الاعتمـاد اللبناني	بيروت
بنـك الاستثمـار العربـي	القاهرة
بنـك قطـر الوطنـي	الدوحة
بنك بيروت	بيروت
فرنسبنك	بيروت
بنك عودة	بيروت
بنك المال الأردن	عمّـان
البنك اللبناني للتجارة	بيروت
البنك اللبناني الفرنسي	بيروت
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	بيروت
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	بيروت
فرست ناشونال بنك ش.م.ل.	بيروت
اتحاد المصارف العربية والفرنسية (يوبـاف)	باريس

الملحق رقم 03: الوكالات الوطنية التابعة لبرنامج تمويل التجارة العربية

الوكالات الوطنية

المملكة الأردنية الهاشمية

بنك صفوة الإسلامي
البنك العربي ش.م.ع.
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
البنك المركزي الأردني
بنك الإسكان للتجارة والتمويل
بنك الأردن
بنك المال الأردن
البنك الاستثماري
البنك الأهلي الأردني ش.م.ع.
البنك الأردني الكويتي
البنك العقاري المصري العربي
البنك التجاري الأردني
بنك القاهرة عمان
وزارة المالية
البنك الإسلامي الأردني

دولة الإمارات العربية المتحدة

بنك الإمارات دبي الوطني
بنك النيلين - (.أبوظبي)
بنك مصر – الإدارة الإقليمية لفروع الخليج
بنك المشرق
البنك العربي – فروع الإمارات
مجموعة بنك أبوظبي التجاري
سيتي بنك – دبي
البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك. – دبي
بنك أبوظبي الأول
مصرف أبوظبي الإسلامي (ش.م.ع.)
بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع.
بنك برودا
بنك الشارقة
بنك دبي التجاري
بنك نور الإسلامي
ستاندرد تشارترد بنك
بنك الكويت الوطني، فرع دبي
البنك العربي المتحد
المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف)

مملكة البحرين

بنك البحرين الوطني (ش.م.ب.)
بنك البحرين للتنمية (ش.م.ب.)
المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.)
الشركة العربية للاستثمار (ش.م.ب.)- فرع البحرين
بنك البحرين والكويت (ش.م.ب.)
البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب.)
بنك الخليج الدولي (ش.م.ب.)
بنك الخليج المتحد (ش.م.ب.)
مجموعة البركة المصرفية
بنك البحرين الإسلامي
بنك أي سي أي سي أي المحدود – فرع البحرين
بنك البركة الإسلامي
مصرف السلام -البحرين

تابع/ الملحق رقم 03: الوكالات الوطنية التابعة لبرنامج تمويل التجارة العربية

الوكالات الوطنية

الجمهورية التونسية

البنك المركزي التونسي
الشركة التونسية للبنك
بنك تونس العربي الدولي
البنك القومي الفلاحي
البنك العربي لتونس
بنك الأمان
التجاري بنك
بنك المؤسسة العربية المصرفية (تونس)
بنك البركة تونس
المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
البنك الوطني الجزائري
بنك الجزائر الخارجي
القرض الشعبي الجزائري
بنك التنمية المحلية
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الجزائر)

المملكة العربية السعودية

البنك السعودي للاستثمار
بنك الرياض
البنك الأهلي التجاري
الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب)
بنك الجزيرة
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

جمهورية السودان

بنك النيلين
بنك أم درمان
بنك الثروة الحيوانية
البنك السوداني الفرنسي
مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية
بنك الاستثمار المالي
بنك العمال الوطني
بنك التنمية التعاوني الإسلامي
بنك البركة السوداني
بنك بيبلوس إفريقيا
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
بنك المال المتحد
الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات
مصرف السلام - السودانا
بنك الجزيرة السوداني الأردني
بنك الخرطوم
بنك السودان المركزي
بنك الشمال الإسلامي
البنك السعودي السوداني
البنك العربي السوداني
بنك تنمية الصادرات (السودان)
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا - باديا

تابع/ الملحق رقم 03: الوكالات الوطنية التابعة لبرنامج تمويل التجارة العربية

الوكالات الوطنية

الجمهورية العربية السورية

المصرف التجاري السوري
المصرف الدولي للتجارة والتمويل
بنك بيبلوس سورية ش.م.م.
البنك العربي – سورية ش.م.
بنك عودة – سورية

جمهورية العراق

مصرف الرافدين
مصرف الرشيد
المصرف العراقي للتجارة
المصرف التجاري العراقي (ش.م)
مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية
المصرف الأهلي العراقي

سلطنة عمـان

البنك الوطني العماني (ش.م.ع.ع.)
بنك التنمية العماني (ش.م.ع.ع.)
بنك مسقط (ش.م.ع.ع.)
بنك ظفار (ش.م.ع.ع.)
بنك عمان العربي (ش.م.ع.ع.)
بنك صحار (ش.م.ع.ع.)
البنك الأهلي (ش.م.ع.ع.)

دولة قطر

البنك الأهلي .ش.م.ق.
البنك التجاري القطري ش.م.ق.
بنك الدوحة
بنك قطر للتنمية
بنك قطر الوطني ش.م.ق.
مصرف قطر الإسلامي
مصرف الريان
بنك بروة

دولة الكويت

بنك الخليج
بنك الكويت الوطني
البنك التجاري الكويتي
البنك الأهلي المتحد – الكويت
بنك برقان
البنك الأهلي الكويتي
بنك بوبيانا
بنك الكويت الدولي
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

تابع/ الملحق رقم 03: الوكالات الوطنية التابعة لبرنامج تمويل التجارة العربية

الوكالات الوطنية

الجمهورية اللبنانية

الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
بنك بيبلوس ش.م.ل.
فرنسبنك ش.م.ل.
بنك بيروت ش.م.ل.
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.
بنك عوده ش.م.ل.
بنك لبنان والخليج ش.م.ل.
فرست ناشونال بنك ش.م.ل.
جمال ترست بنك ش.م.ل.
المصرف التجاري السوري اللبناني ش.م.ل.
مصرف لبنان
وزارة المالية
بنك إنتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.
بنك بيمو ش.م.ل.
بنك سوسيته جنرال في لبنان
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.
البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
الاعتماد المصري ش.م.ل.
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.
بيت التمويل العربي ش.م.ل.
البنك الإسلامي اللبناني ش.م.ل.
بنك الشرق الأوسط وأفريقيا ش.م.ل.
سيتي بنك لبنان
بنك البركة ش.م.ل.
بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل.
بنك الاعتماد الوطني ش.م.ل.
مصرف بغداد – فرع بيروت

دولة ليبيا

المصرف الليبي الخارجي
مصرف التجارة والتنمية
المصرف الزراعي
مصرف الجمهورية

جمهورية مصر العربية

ألبنك المصري لتنمية الصادرات
بنك مصر
البنك الأهلي المصري
بنك الإسكندرية
بنك مصر إيران للتنمية
البنك التجاري الدولي (مصر)
بنك المؤسسة العربية المصرفية (مصر)
بنك قطر الوطني الأهلي ش.م.م.
بنك الاستثمار العربي
البنك الأهلي المتحد – مصر
بنك قناة السويس
بنك القاهرة
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
البنك العربي الإفريقي الدولي
بنك الكويت الوطني – مصر
البنك المركزي المصري
بنك البركة مصر ش.م.م.
بنك عودة ش.م.م.-مصر
بنك الإتحاد الوطني – مصر
المصرف العربي الدولي
بنك بلوم مصر
مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر
البنك الأهلي الكويتي- مصر

تابع/ الملحق رقم 03: الوكالات الوطنية التابعة لبرنامج تمويل التجارة العربية

الوكالات الوطنية

المملكة المغربية

البنك المغربي للتجارة الخارجية
البنك الشعبي المركزي
التجاري وفا بنك
وزارة الاقتصاد والمالية
الشركة المغربية للأبناك

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

البنك الموريتاني للتجارة الدولية
البنك الوطني لموريتانيا
بنك موريتانيا العام للاستثمار والتجارة
بنك التجارة والصناعة
بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي
بنك الأمانة للتنمية والإسكان
البنك المركزي الموريتاني
وزارة الاقتصاد والمالية

الجمهورية اليمنية

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
البنك التجاري اليمني
بنك اليمن الدولي
البنك العربي المحدود
بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار
بنك التضامن الإسلامي الدولي
البنك الأهلي اليمني
بنك التسليف التعاوني والزراعي

فلسطين

البنك العربي المحدود
بنك القدس للتنمية والاستثمار
المؤسسة المصرفية الفلسطينية
بنك الاستثمار الفلسطيني

جمهورية القمر المتحدة

وزارة المالية والموازنة-جزر القمر

تابع/ الملحق رقم 03: الوكالات الوطنية التابعة لبرنامج تمويل التجارة العربية

البنوك العربية الأجنبية المشتركة

فرنسا

يوباف - اتحاد المصارف العربية الفرنسية
بنك عودة - فرنسا

مالطا

First International Merchant Bank p.l.c

المملكة المتحدة

البنك العربي التجاري البريطاني
البنك الأردني الدولي - المحدود
البنك الأهلي المصري (المملكة المتحدة)

البرازيل

Banco ABC Brazil S.A

بلجيكا

بنك بيبلوس أوروبا

الملخص

تهدف الدراسة إلى فحص العلاقة بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتمويل التجارة الخارجية من خلال مؤسسة مالية ونقدية إقليمية متمثلة في صندوق النقد العربي، وتحليل عمليات التمويل الخاصة بالصندوق في الفترة ما بين 2014-2018 عن طريق برنامج تمويل التجارة العربية، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات المالية والنقدية من أهم المصادر التي تمول التجارة الخارجية كصندوق النقد العربي الذي يعتبر المؤسسة المالية والنقدية الوحيدة في المنطقة العربية، حيث يساهم في توفير جانب من التمويل اللازم لعمليات التجارة الخارجية من خلال برنامجه تمويل التجارة العربية، هذا البرنامج يوفر أيضا مجموعة من الخدمات الأخرى في المجال التجاري كتوفير شبكة معلومات من أجل الترويج للتجارة العربية وعقد لقاءات بين المصدرين والمستوردين العرب.

الكلمات المفتاحية : التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التمويل الدولي، التجارة الخارجية، صندوق النقد العربي.

Summary:

The study aims to examine the relationship between regional economic blocs and foreign trade financing through a regional financial and monetary institution represented by the Arab Monetary Fund, and to analyze the fund's financing operations between 2014 and 2018 through the Arab Trade Finance Program, as results we concluded that financial and monetary institutions are among the most important sources that finance foreign trade, such as the Arab Monetary Fund, which is the only financial and monetary institution in the Arab region, where it contributes to providing some of the necessary financing for foreign trade operations through its program. Arab Trade Finance also provides a range of other services in the commercial field such as providing an information network in order to promote Arab trade and hold meetings between Arab exporters and importers.

Keywords: Regional economic blocs, international finance, foreign trade, Arab Monetary Fund.